

المسند اليه في العوض فلهذا فصل الثاني وكذا الحال من الثاني والثالث والاربع
 والخامسة فكلما كانت سواها من المسلمين في الدنيا سبب مريض ووجه العطف على
 قائم كما في الجاهلية ولا يباين بالخير فيقولون في الدنيا باقية بهتسا وروايتين الدين
 العلم بالفارسي ولا تقر بان حتى يظهر تأكيد الحكم وبيان غاية شكل لم العطف او كيد
 من موجهات الفصل فالفصل في العطف الذي الحيف بيان غاية قوله يظهر تأكيد البيان غاية
 ولا وجه ان يحل فاعلموا ان في الحيف امر المن له روية ما عنت وقوله ولا تفرق
 بين امرين كحمت الما روية فتا على ان ظهرت اكثر الجبين مازر يا هنا قبل الفصل فلهذا
 لم لا قل منه ومفيت وقت العطف ووقت تحريم الصلوة مع اصح حركت كما
 طلق الحركت فلهذا موافقة ومفوت مضاف ومن ذلك حمل على الثاني على التسمية
 التسمية كما استأثر الله بقوله سبحانه بها الى اخره وارثا بقوله تسببها ان هذا التسمية
 في التسمية بالبدن واللام صلوة من حاشية من مع الاشارة من بعد الكتاب
 التسمية بالبدن وتوضيحه وارجح الاول وكان لم يلقه في اللام تعلق الفصل
 من حيث المعنى لكونه للقاء دست يمينه وبين تعلق ان تروا بالفضل على
 من لا يملك لتعليل وقد فرض له اتفاقا بالكتاب فالظاهر ان ترك العوض عن غيره وان
 عطف بيان بالكتاب فالظاهر ان ترك العوض عن غيره وان عطف بيان بالكتاب
 فتدبر الوقت الى وقت ان تروا علم النبي في قوله وتعلق ان بالفضل وقوله ولا يفرق
 هي جميعا المتفاوت بين المتساويين فان الاول يتعلق بالنهي عن الجمل والثاني
 في النظر الى الحركة حينها الما روية الارادة الحمد والمحرك حينها الارادة
 الما طين وفي التفسير من الما روية الى تقدير الارادة بل اللام لتعليل المعنى ان
 مادة وانما اوجه في تفرقة عنهما على قصد العطف الى الاشارة الى تقدير المضاف كما
 في العبارة اذ لا ماجة الله لتقدير اللام في ان فخذ والبصر في النظر التسمية

الذين لا يثبتون في العرب لا ولا في غيرهم عبارة الكشاف وهو قول العرب فيهم في قوله
ولكن لم يوافقكم استعمل على ما اوجاه مع ان معنى هذا الجواب كذا كما يصرح بعبارة الكشاف
وليس منطوقه للتوكيد كما يتوهم ^{الوجه} لا يوافقكم للتدقيق والتكفارة فيمنع من
بالكشاف حيث حقق في التوافق والكفارة في قول الشافعي رحمه الله في التوافق والكفارة
لعقاب الكفارة في الغرض المعقودة على الشر والكفارة فقط في المعقودة على
الشر وفي جونس العقد على مقتضى الصدق والوضوح رحمه الله ايضا على انه لا موافقة
في ما لا يقصد به فكانه حصر احوالهم بما يوجب وفي الاعتقاد دون الواقع بناء على انه
لم يرد الا قصد مع بعينه ولهذا قال الكشاف لو قيل لواحد منهم سمعت اليوم فقلت في
السيد المرام لا اذكر ذلك فاعلم قال والله الف مرة ويخفى ما كنت فيه فلو لم يكن ممن بعد ذلك
فيه الكذب على من يثبت اني ضيفوا فقالا في الكشاف لوجب خروج البعير مع علم
ببطلان الواقع عن اللغو غيره وانضم اليه العقاب عليه ودخل في اللغو حيث لم
يوافق اللغو ما يشاء بما بعده لا عن علم حيث لا يعمل بالموافقة على قول الشافعي
في بعد عيب من المعاصي توكيد التوبة لو استند بما للعامة في ^{الاعتقاد} ^{الاعتقاد}
المراد في بعد اربعة اشهر والموالد ان رجوا بعد اربعة اشهر فان الله غفور رحيم
الطلاق وظلوا فان الله سمع الملائكة عليهم بوضوح فيه ذلك ان يقول بعضهم على
وعيد على الطلاق والعرض الفاسد فيه على غيره من الامور الموردة في هذه الاشياء
واما على من يثبت اني ضيفوا رحمه الله فقال قوله فان فاق في الملائكة ويؤيد ذلك
فان نادى بنوا في قول الشافعي لنفسه القراءة المشهورة والملائكة يثبتون في قول
وقاويل فالتعقيب في الذكر اذا انفصل عن التعقيب المحل يكون قوله ان الله سمع
لا طلاق هنا باللفظ صريح بمعنى ذكر السماع بجان التوافق والعارض للطلاق وترك
لا يخلوا من مقادير الامور الملائكة من ان يدرش تفسيره في هذه الاشياء

[illegible]

المستعمل والمحال كان في المثال قوله فبما وجدنا البتة لا يريد به كقولنا كذا هو المتحقق في ذلك
 الشيخ عبد القادر السكاكي في وجهه ولم يحمل موقف من له في شئ من ذلك بحيث تذكره في الكلام
 مع وجهه بغيره من المصنفين في اللفظ بينه وبين قوله من بعض ارباب الفقه في كلامه
 بالنسبة ببولان هذا الكلام مما يحتاج الى شرح ويبحث على الترتيب فيه بحيث يحسن القول والقد
 تعالى اعلم من قوله بالنسبة من غير ان يفسر بالمتعبد به المتعبد عنه الكلام ودفع الاسم
 من عن المنة بين من غير من الكلام فغير ان يثبت الترتيب مع الاستقلال فذلك ان
 لا يعرف الا كما للربان في تصنيف على اللفظ او المعقول برباى وهو ليس لم يبين المعقول على
 تقدير جعله طرفا لطرف من بيان جعله معقولا به وهو معنى تلك الجدة الملائمة في ترتيبه بين تلك
 المدة ترتب بعضها بالترتيب في كل يوم مضية وهذا ان يرفع ما ذكره المحقق في التقدير ان كان في
 ان يبين المعقول برباى تقدير جعله طرفا قوله وفروا جميع قروا او بالفتح والضم والجمع والمقتضى
 من اثبات المطلق المحقق والظاهر في ما يشوب كلام الكشاف من ان الكلام لا يفسر في كلامه
 للظاهر بقول الاشارة مع انه ذكر الكشاف كونه بمعنى الظاهر ملازمه بان المراد منه القول وان كان المراد
 على وجه الوقت والمراد بوقت هنا كما اشارت الى بعد يدين الترتيبين وليس المراد بالوقت
 فادفع الدلالة على الظاهر انما بعد الاول فظاهره في الثاني فلان المقصود ليس برباى
 بل وقت امكان الانقضاء وهو وقت الظهور وقوله وهو رابى الظاهر المراد به في الدلالة لانه
 الدال على براءة الرحم تسكت بالقول في ردالة الظاهر في مقابلته تسكت الحقيقه
 الحقيقه وان كان براءة الرحم لكن الحق في ذلك معهم وقوله لا للحقيقه
 ما عطف على المشتد او في قوله وهو المراد به في قوله وقوله قوله تعالى
 الشافعية بالمعقول ولا يخفى ان المقصود من الكلام انما هو جعل الدلالة على
 اشارته الى ضعف المعقول حتى كان في الكلام ان ما ذكره في الكشاف من
 انه بحيث لا يكون المراد به مستقبلات بل يقال معبره في الكشاف لعين من الشهر الا ان

عامة الضعف واللبس والملازمة الظاهر الاحتمال الغير الظاهر على ان فيه انه لا يقال ذلك الا على
انه يقال بالثبوت ولا يقال في الاستقبال مع فضلا فحينئذ لا ملازمة على ان ينظر من القوة
فيما هو المطلوب ولم تنكس العدة التي هي اشارة ببيان جنس العدة لا المقدر
او لم ينكر الا انظر ان قوله وعلى الحكم لما اعم المطلقات فلو ان الاستقبال تضمن معنى الكثرة
بناء عليه بعد ذلك المطلق للفرد بالمسببة الى كل واحدة فلا محال فيها لكثرة بل لا محال لكثرة
مع اتحادها مع التمسك والاعلى ان يقال لما كان المراد بالجمع بيان الجنس بالعدد لا انه يستعمل
بالعدد مع جمع الكثرة اي انا بانه ليس النظر فيه الى بيان العدد الى مجرد مناسبة التمسك
لو كان النظر الى بيان العدد لا في العلة التي توافق المقام وبالجملة فيما كان له جمع الكثرة
لا في العلة فادوا العلة التي توافق المقام وبالجملة فيما كان له جمع الكثرة فادوا العلة
القياس صرح به الرضى وجعل ثلثه فردا خلافا للقياس من ولدو الحيف في الكفاية
والحيف في كل وجوهه فادوا في الثاني ان الحيف ليس مخلوقا في الرحم ثم انه يستفاد من
البيان ان الكل ليس ان يكتمن بمهر من جملة ما يرجع لعل الرجوع يرجع لظن لغا العدة
في الجملة الرجوع لجملة بعض العدة الى غير ذلك ولا يخفى ذلك ان اعم من الكذب في الجملة
في الواقع فليس حرمه للكذب ايضا فان قلت لما خص المطلقا بآثاره وادنى الملازمة
بخلق الخلق للولادة في ارحامهن حتى يصح تفسير خلق الله في ارحامهن حتى يقع تفسير خلق الله
في ارحامهن بالولد قلت كانه جعل الضمير الى مطلق المذكورة في ضمن المخصوصة فيقول
ما كان في الولد في القياس ليس المراد منه فينبغي ان الحمل بابا لمن الى آخره محقق في
فيه ان في الجملة ليس بمراد بل علة له اقيم مقامه وحققه في الكلام ان كان لو من الله
والعوم لا يخفى لا يكتمن باخلق الله في ارحامهن لانه لا محل له من قبيل المحقق العقول الى
ان قوله وان كان ليس في المذكورة في كل حتى لو لم يكن من كل ليس بل هو كتمان فيقول
علم ذلك العمل بحيث ان عدمه لا قدر له عليه من لوازم الملازمة ولا يخفى انه لا

حاصل رفا حفظ ذكرنا ذلك قوله اي لزواج المطلقات بيان المراد سواء كان لعل او
 محدد او لم ولكن لذل ان المطلق رجعا للآية التي تنبأ بها المطلق من زمان كما
 يستفهم هذا انما يحتاج اليه ما فيه من قوله ان ارادوا اصلاحها من ان لم يكن ليعملوا
 على الاصلاح ولا يخفى ان المصلحة هي التي تقول والله اعلم هو تقدير مفعول من التقدير لقوله اذا
 كان المطلق رجعا للزوجة من كون المطلق رجعا لان ارادة الاصلاح انما هي في
 طلق الملاقا رجعا فان من طلق العاين ليس من الاصلاح بحيث قد يرد مع البسوة
 حينئذ ليس العجز اخذ من الرجوع اليه فبما لم يرد ولا فعل مما يحسن الفاعل يعني
 من حقيقة ان لفعل لا يصح في ذلك ان لفعل للمفعول جعل صفة الفاعل المرد لا لرد قوله
 وليس المراد منه شرطية فقد لا صلاح للرجعة بل الترخيص عليه فكان وجهه تميز بل لا حجة
 تقدير الاخر من عدم المحبة ذلك ان رجعا على ارادة الاصلاح قوله اي وليس حقوق
 على الرجال مثل حقوقهم عليهم في الوجوب واحقاق المطالبة عليها في الجزاء او في حق
 المصلحة متعلق بالمطالبة بتقدير الوقت وقد وقع بهذا التفسير التناهي بين المالك والملك
 المملوك فليكن ان المالك في الوجوب الذي القيمة والمفهوم من الكسوف انهم في المطالبة
 لرفع ان يكون مثل خدمة الزوج من الجزاء على الثبات حقا على الزوج غير ان
 اعلم ان تفسير قوله ومن مثل الذي عليهم بالمعروف بان النساء على الملاك والزوج من
 شدة تقوى مثل الذي للملاك عليهم والرجال عليهم درجة لهم التكليف في ذلك
 ما بين ولم يحرر النساء في أنفسهم دونهم فان لهم تقدير ذلك
 قوله والله عز وجل اي حق كما اشار اليه بقوله بعد على الله
 جعل اهتد به لمن تحالف الحكم وقوله حكم حينئذ في الاصل
 بشرع الحكم ومصلح ولا يتعدى حكم على الله في حق
 في تقرير الملاءمة للهم لان تربية الثور يجب ان تفرج العقاب

[illegible]

لا يخرج الا بطلبه وبمسموعه في زيادة في متبقي منها لكنه ما بقي كلام العرب وروى
 ابن كثير لا يخرج الا بطلبه وبمسموعه في زيادة في متبقي منها لكنه ما بقي كلام العرب وروى
 معهم كوكلم السابق ومن زيادة للفرع او قوله ولله ما بعده والكشاف في
 العبد الكراميه وقوله ولكن الكفر في اسلامه يعني بكفره ان اوقع من شدة كراميته في الكفر
 الكفر في الدنيا الاسلام بان لا اهل با او حبيب الله في خدمته والعبادة قوله ونحوه والاحد
 اليهم لانهم لا يرون بها عند التراجع توضحا وتخصيلا بوقت استمرهم للالان صحة الاستدلال بتوضيح
 كوكلم اللزوم التراجع حتى تعرض عليه بان يجوز كوكلم اميرين كان في صحة الاستدلال بتوضيح
 يكن الامر يسوق بالتراجع قوله وتبين في خطاب اللزوم وبالعبد خطاب الحكم وهو سوس
 على الاقراة في التراجع والتراجع في تخاف مع الغيبة اذا الظاهر صحة الا ان تخافوا
 ادراجهم ان يقبلوا عدو والمقدور والتعجب فيمنع ان يقال للالان تخافوا ادراجهم ولولا
 في الخطاب الى اللزوم المتقرب بالنظم بعض الخطاب الى اللزوم في الالان تخافوا ادراجهم
 الخطاب الى الحكم كما حرم بالكشاف وايضا وفيه بعض سوس بالنظم بعض الخطاب الى
 في ان تخافوا ولم يكن يتعين الخطاب الى الحكم كما حرم بالكشاف وايضا وفيه ان لا يخافوا
 النظم في قراءة الشهادة اذا الظاهر على بناء المفعول ايضا الا ان تخافوا ادراجهم
 ادراجهم على بناء المفعول والظاهر على قراءة الخطاب ايضا الا ان تخافوا ادراجهم وفيه
 حيث جاز ان يكون الخطاب الى اللزوم مع يقين الخطاب في ختم الحكم وقال
 كوكلم احد الخطاب الى اللزوم والآخر الى الحكم واختلفت خطابين في ادراجهم
 غير مبرز في الكلام العرب وفي كلام العزة والنداء كوكلم للقاضي والقاضي
 واكتفى سوس بالنظم وما تعجب فعلة الكشاف من اشتراك كلتا
 قوله الا ان تخافوا الى الزمان كوكلم الزمان احد الزمانين
 لا يقبلان ترك الى الاقامة بان المغير عدم الاقامة بالان
 ملود

وهو الوجه الثاني للمعنى فكذا وكذا الوجه لا يحل ان يخافنا على البناء والمفعول في الكلام
 المستعمل في خبره ان يخافنا او يجوز ان يكون ان لا يقتل بتقدير الجار اي خافا لان
 تعقيب المسمى حق يكون تعقيب بالوعد معا فنع في التهديد لا وعيد في هذا الكلام
 قال في هذا الخبر ان الحكم لا يعمل الوصف بالظلم وعيد او بعد فيه انه لا تهديد في الشيء حتى
 يكون تعقيب بالوعد معا فنع في التهديد لا ان يقال في قوله تلك حدود الله لا تعبدوا
 الا الله ان يقال تعقيب الشيء بغيره في نفسه معا فنع في قوله اعلم ان ظاهر خبره الا انه يدل
 على ان الخلع لا يجوز من غير وساطة ولا يحكم ما ساقه المزوج وذلك لان الاستثناء لا يخلل
 في ما يفي عنه وهو احد بعضا شتمتوبين وغيره ان في كل بعض ما شتمتوبين لبعضين معينا
 في بعضيته كل بعيد في كل الكلي بطريق الاول فكانه قبل لكل واحد بعضا شتمتوبين
 والكلام لان يخافا واما ما يقال من ان عموم قوله فليخاف عليهما فيما اخذت وقع
 الوعد في بعضين فغير عدلين هذا العموم غير معتد به الا لاستنباه في عدم حل الزائد فهو
 في هذا في صدر الكلام وما ذكر الحق للفقهاء في من ان هذا التقييم للفساد لا يحل فيه
 الظلم في عدم الخلع لا يجوز عدم البطلان والنفاد فمائل قوله ومن جعل بهنجا احتجوا
 فان الخلع فان تعقب الخلع بعد ذكر الطلاقين الى الخلق ضا ولا احتياج اولو لم لا تعلم
 اختصاص ما ينسب من حكم الحكم بما يكون بعد لم يقين ولا لا نعم ظاهر الفساد قوله فان
 القول متعلق بقوله الطلاق مرتان فيه اسكال لا يقتضيه اختصاص عدم الحسن بعد
 الا ان كان التثنية بعد ذكر الطلاق مع التفرق او بعد طلاقين وجبت على نفسه
 في الطلاق مرتان فالأظهر ان تفسير قوله الطلاق مرتان بالطلاق المعقب لتفصيل سواء
 بالتحريم او الزرع قوله وان عند الرحمن بن الزبير كما روي قوله دائما مع جعل كل المحرم
 المذكورة والكثيرة بعد الاول والعلية بما زعم قليل الخلع اذ يكفي قليل انشاء
 قال المحرم في شتمتوبين تلك طرفة بالفضل ومضت للثالث الغالب على القليل التثنية

مقتول اليد القليلة التي انقطعت من العسل كالقالب للقطعة من الذهبية في اللسان من المستعار
كأنها على اللسان وكل ذلك من الحق التقديراني ولا يبعد ان يجعل بالحق العسل الذي
بعد الاستقلال في اللذة في النقاء تنسب اليه اليد بها اللذة وفي الكثرة وفي الكثرة
ما شئت رجعت فقال ان كان مني فقال انما كنت في قولك الاول فمن احدك فالاخر فاعتبرت
بموت الله عليه السلام فانت ابا بكر رضي الله عنه فقلت ارجع الى موسى اليه فليقتض
فانت مثلهم نعم فقال ان تنسني بعد مريك لا تتركك فنتها فقال الحق التقديراني في قوله لا تتركك
في التشديد والعليق وقد من رسول الله المجلل والمجلل هذا لليلة مع محمد صهره فكان في ذلك
المنع من العقل في فساد ولائنا لا يقال علمت ان يقوم ريد للناصية للوقوف وهو بنا في
كأنه متفكر بان الطن بمناه اقرارا للاقامة قوله ان طنان تقيا جعد الله بان يكون
الروح بلا قاتار واما آخر ولا بكرة الزوج باجى علينا من الطلقات والادول في الكلام
اقرار بعدم وعلمون بمقتضى العلم فهو لغيره في العمل ولا طهراته بعيد لاخراج من العباد
والجائين في انتقال من اللات من الموت اي وقتا الحثا قرع الموت دار ليس
ومن الملاقاة بعينه والطلاق الطلوع على الملبس باللباس يستعاضون الطلوع على
لكل كلام الكشاح مشرمان فيه ايضا التماثل والحد والاما الحاشية فهو مطلق التماثل
واقرنا للذة كما قهره عبارة الكشاح قال اي الطراح كل مسكما العرج
اي تلك اذا انتهى بعد الانساع الاجل في آخر العراة من العراة
قوله وهو اعادة الحكم وهو كالحاب الامساك بالمعروف
وهو في صورته من بلوغه من العلم ولا يهتم به
للعقيدة لذلك ان يجعل وجه الشك
ذلك من باب النسي من الامانة
الى الاقدار اختاره الى وجه من

مستقر

بالتعريف بالشيء كما يكون فيه ومن يفعل ذلك فقد علم الشيء في اللغة الظلم على الغير والعقد من
بالشيء الذي في الحقيقة علم على نفسه تعريضا للعقوبات وجعلها حرة من كل التواجب ولا يتخذوا اياها
مقدرا واشارة الى ما يستحق الظلم عليهم مما هو مستحقه وهو ايجاد ايات الله انراؤا على ما
ان يكونوا اربابا لآيات الله فيعلم ان يورد ولا يتخذوه مما يكون الله في انزاله غير محذور
فيكون من قبل ما خلقنا السموات والارض لاعابين وذكرنا الغنة الله عليكم التي
على جعلنا العداية بين البينين المراد بغير الله وجود الامر بالسلام وببوة محمد صلي الله عليه وسلم
على ما في الكشاف لانه لا يترك علوم اللفظ وكان الكشاف ابي عطف قوله وما ازل
عليكم عليها مع انه مستخرج بمقتضى نعم الله محضها ليكون العطف عطف مخايرة وهو
عموم النعمة بعدل في العطف من طائفة وحله من عطف الخاص على العام للتميز في العلم
واختاره اقر في البلغ فهو اصعب السمع والقول والسبب حمل الحكم على السمع مع شمولها
الى ما لا يقتضيه العطف المخايرة ذلك ان يريد بالكتاب القرآن وبالعلم معاينة فيكون كسر
في ما يقران لفظ القرآن بالتلاوة ورعاية عن ما فيه من الامحاز وبالشكر للنعمة معاينة من
العلم ما فيه من العقائد والاحكام وان يريد بالكتاب جميع الكتب فذكرنا وشكرا بالعلم
فيما ومن جهة الاقران غنوة محمد صلي الله عليه وسلم بتعلمكم به معرفة لترتيب فيما
انزلنا تاليفا وتديرا قوله واعلموا ان الله بكل شيء عليم تاليفا للاولويات بقرينة التمهيد
والاخر في حروب اعدائنا ووجه التمهيد ان عالم كل شيء فلا يخفى عليه خافية امره وذلك ان
يكون تاليفا باعتبار تهمته وصف احواله ما بها موافقة المصالح لا يترجم فيها خطا وتصور
لا يخفى ان تاليفا بهذا الوجه ليس من التاكيد التي يقضي الفصل عن التوكيد ولا مستحضر حتى
لاكن العطف فحده فانه ينفصل في غيره موضع وعن الشافعي سياتي الكلام على اوراق
العلم عن فان العلم في الاول كان بمنزلة المشاركة على البلوغ فان الامساك لا يكون للاصح
الامر من العدة فكلوا الفصل فانه لم يدع عام للاصل المحال ليدلوا ووجه وقوع فلهذا في علم

من خواص الالتفات وضع لا تفصلوا من موضع فلا تفصلوه اولها ومن اقول
تفصلوا من متفرع على الجواز والتقدير فلهذا ان يرجع الى اذ وجب فلا تفصلوا من متفرع على
بالجزم للضموم وسكون الميم كسم امرأة لكنه ليس احب من سائر الاء على ما قيل
بني للقائوس وفي كثير من النسخ قبل اذ فيكون دليلا على المرأة لا يفرج بينهما اذ كانت
منه لم يكن تفصل الولي منه فيه بحيث اذ معناه ما في فصل الفرج زوجية من التوحيد الثاني
وقيل انما من كلامه وهذا هو الذي جعله الكشاف الوجه توجيه ذلك لان نظام الشرط والجواز
فيه محفوظ بلا شك وكذا سبب النزول المروي فان المروج بقوله واذا لم تعلم ايضا من ان
ليس التوجيه الذي ذكر في قوله لا تفصلوا من واعلم ان فصل شقة وعملت للابا من
والتقدير فصلت الدجاء منها ومنه فصلت المرأة لولا ما يمنع غيرها من ذلك من
قوله والمطاب للمع على تأويل الفصل الى التأويل الاول او في الخطاب المحيط ثم التا
ولكن الخاف لحد الخطاب الفرق بين الخاط والمقتض معناه ان اذ قال الله تعالى
فصل النساء اليه بعد هذا لان ترك الفصل ليس بما فرموا به في زمان الله تعالى
هو محدود وانما اشهر اليه لتعريف بالذكر ومثل نه اذ اريد ان يشار اليه بما هو عليه لان
بعد افرجه افراد الخطاب بغير ما في محو يحصل اسم الاشارة سواء كان محققا ما اشار اليه
والمقرب يراعي فيه المطابقة بما يؤيد اليه الخطاب وجعل التوجيه الاو من قبلها اليه الذي اذا
طلعت اي خطاب رئيس القوم بمنزلة خطاب الجمع فلا يمنع جمعة قوله من
اعرض عليه الحق التفاتا في فاسم لان الخطاب عرف الخطاب
كان مخاطبا حكم لولا خليس اذ ذلك منبها على ان الخطاب
لانه خطاب السامع والخطاب في من كان فيكم لمن الحكم
كلام واعد الخطاب المتعدد مع تفاوت الخاطبت
المكلفين حتى المومن لان المتعظية كان ما

بذكر انك لم افصح عن انك بالافصح اشارة الى انه من الزمان الى الان لا من الزمنية بل من
الطبيعة وكونه لا ان يكون صفة افضل من الرتبة وكونه لا من الزمان بل من الطبيعة
بأنه لا يكون له طبيعة ولا ان يكون له طبيعة ولا ان يكون له طبيعة ولا ان يكون له طبيعة
او صفة صافية بل ان يكون له طبيعة ولا ان يكون له طبيعة ولا ان يكون له طبيعة
بل ان يكون له طبيعة ولا ان يكون له طبيعة ولا ان يكون له طبيعة ولا ان يكون له طبيعة
المشهور العالم سفيه لا شكك فيه واجب الاعتقاد حتى كونه امثلا وكونه هذه الطبيعة
من الغنوم من حرفة التاكيد واثباتها فالاولى لزيادة الطبيعة والوجوب لغيره وكونه
الطبيعة المستفادة بغير التغيير ذلك ان يقول الطبيعة بجمع كونه للعذب لان العذب اخرج الى
الطبيعة من الجوهر وكون الاولات محفوفة بالطلقات بحجج بيان الجواب الرزق لا الكسوة
واجب كسوة الاولات وكونه في غير مطلقات ملاذ صانع بل انما وجبه الرزق وكونه
الاولى من الجوهر وكونه الكسوة والرزق باعتبار المطلقات قوله فان الاب يجب عليه الاول
بجميع السابقين من غير ان يكون تغيير العبادة الى العبادة المشهورة في الاول والاب لا يحد من
الاولى لوجوب الملاذ صانع وكونه في العبادة وكونه في الملاذ صانع بالغير الى من
بالاولى من الاول هو المولد فتغير العبادة الى المولد له الماذر قوله او معتد به الجاهل حتى
بانها اعتناء الرزق ولكن لغة احسانا لمدانة لا كلفة امتنع التكلف لا لزوم للتكليف
فان من ذلك على اكثر اوجه تفضل له وتزنيب له تفضل لعدم التكليف وتزنيب له
الاولى من نكته الفصل فانه علمت من قوله كما تكلف الله تعالى ان لا تقام بالفرغ
منه الا لغة فالتعقير وقراءة الحسن بالكسر كذا في الكشاف وانه احتمال السواء للفاعل المعقول
ان يكون في التعقير والكسر لقراء الجوز ومك الملاذ صانع على البناء من حيث ان يكون لا تقام بالفرغ
منه الا لغة فالتعقير وقراءة الحسن بالكسر كذا في الكشاف وانه احتمال السواء للفاعل المعقول
الاولى من نكته الفصل فانه علمت من قوله كما تكلف الله تعالى ان لا تقام بالفرغ
منه الا لغة فالتعقير وقراءة الحسن بالكسر كذا في الكشاف وانه احتمال السواء للفاعل المعقول

لمن مقدما ليا والى والمراد بالولادة والاب وهو المسمى اي فان المرعنة من حال ان
الاب بل ان كان له حال موثقة في مال لا على الاب كاسما ان كان مقلنا من الولد
الباقى من الاب او اللام بنات كونه الباقي من معاني الولادة ولغة الحق المتعارفين
اذ ليس بقولنا ما تنصير على الاب على من بقي من الاب الرزق والكسوة للمرعة التي هي الزوجة
ومع الباقي منها مثل ذلك فان كان الباقي من رزق غير الزوجة وكسوتها من غيرها وان كان
اللام كذلك انما هو اذ لم يتم للام رضا غير نفسها ولا خلق فيه والمراد عن الولاد بغيره سوى
علم ولادة احد من الاما بلا واسطه كافي للاب ولو بسط على الجاذب
وراد اقصا لا تقصير في المدة فيه لمن اراد يتم الرضا ببيان الحكم عدم ارادة تكم المدة
ولما صدر اكثر ايام الرضا بغيره لا يقنع بغير ما هو عليه ان يكون اقصلا لما ذكر فيه فلا يخرج
بجمله على انه وقسم في الزيادة والتفصيل في مدة الرضا بغيره بعد التحديد كما ذكر الكشاف فلا
كم يلقين اليه واختار ان المراد انقضاء قبل الحولين قوله على خلاف ما يشهر في كلام الكشاف
ومن ان هذا القول مريب والمشهوره كما لم قوله المشهوره كما لم قوله قوله وانما اعني بغيره
اعتبر رضا المرأة مع ان الولي للمولود هو الاب بصلته منوط بمنزلة مرعاة بغيره
لان المرأة بكمال سقنتها على العصى ما ترى ما فيه مصلحة بالعص بغيره كما ذكر في التفصيل
يقال قوله اصنعت المرأة واستر نسجها اياه يعني جعل الارضاغ المتحدى على فعله
بالنقل الى الاستقبال الى الافعال من جنس اليص الكشاف قال الحق المتعارفين قاصدا
التعريف اعد استقل وسائر الارب لمزيد من الجود لكن الحق سبنا
الام او اليدى قوله جعله مفعولا من ارضع لامن رضع هذا كلامه
بان المراد من ثلاثي مجرد بمعناه اللامعة المقدمه مقر ان المراد
وبنه نذكر رضع غير موجود انما هو معتد فلا يرد فيه نقص قاصدا
لاستقنا عنه لا عرض متعلق بنفسه قال الحق المتعارفين

لاستقنا

والاسترخاء بمنزلة الواجب اذ لا يوجد في الاسترخاء ترصفا ولا تروا ولم يرد اي ارادتم بغيره
قال المحقق التقدير في لان ما تحقق ابتداء بغير تسليم في المستقبل قلت لان ما تحقق ابتداء
بممكنان التسليم والمستقبل والى متى وتطبيق التسليم مما انتم بعيدة توقع في الآدم على
التسليم لا توقع في الاول ولا في مستقبل بطلان التقدير في في تجميع ما به يثبت على موسى بشرط
الاولية بما هو من شرط ايطا الصورة في شرط ان اعتقاده حتى كان الصبر يعني بانفسه ما
العبادة الموصوفة لا فائدة البعلق وتوقف الصبر ولو حله بعيد في الحاج بالتسليم على
التقيد بالتسليم مطلقا بالتسليم في اول الاسترخاء لم يحج الى هذا ولا تظلموا والاخر
وتسليم المعروف للباطل وان روي في التسليم قوله ما لفته في الحاشية على ما شاع
في امة الاطفال والمرجع الى في تسليم احسن قوله اي وازدواج الدين توفيقكم
ما ولا للتفهم يحصل ارتباط الخبر الجمل بالعبادة واما بين احدهما حذف المعنى من الجمل
اشارة وقائمة الحذف اليه مقامه وثانيها حذف النفايد من الجمل اشارة الى اللام
بقوله في وازدواج الدين دلي امناى بقوله بعدهم ويحج على الاول لان في بلغ ذكر قوله
بذرة في اذوا يا الا ان يقال هو عشر في قوله وان احد من المسلمين استجاركم
ظاهر الا بهام ثم انتفسر مع الثاني لان لا نسب تقديرهم بدل بعدهم لانه الاول
كتاب المذكور ذلك ان لا يقد متبادر بقوله ترين الى اذوا حسن ترين ومن وقال المحقق
بعضنا راني كفى رابعا جمل غير ترين الى في اذوا حسن ترين واذا المستدرك لهم قوله في
ترين فتح الباب وقرأة المجلد معناه قبض الحيوة الدين يغفونك حيوتهم قوله وقا
الشرع في الاعمال علمت الموت في الذكر والآن الموت في باب العدد احق من الملام
لانها لا تلام في الام غير انه لا بد للذكر للام وقوله ولذلك لا يستعملون الشكر في مثل
هذا الظاهر فيه لم يستعملوا قوله حتى انتم يقولون صليت عشرا فيه ان المراد بالعشر الام
في البصر في التسليم في اذوا فلا عيب لنا فيه فخلعت ما في اللام فان المراد اذوا

الليالي والليالي فصح اعتبار الليل لليلان يقال توجيه قوله عشر الاعتبار لليالي كان
كانه باعتبار ان عشر من النهار في الليالي فاذ علم في النهار بهذا الاعتبار كما
صحت عشر رمضان وشهادة قوله ان بعين عشر اعمارنا قوله ان بعين الايام
ان قوله ان بعين الايام يدل على انه يريد بالعشر الايام قسما بعينه باعتبار ان لليالي
عليه انه يدل على ان بعين الايام الخالي من الليالي باعتبار الليالي ويمكن وفهم بان
تأنيث العشرة على ان المراد به مجموع الليالي والليالي والا العشرة من شهرها وان
لا يكونا لليلة على تعيد اليوم ايضا قوله وعموم اللفظ يقتضي تسوية المسلمين
فيه كما قال الشافعي لم يجد الوفاء بينهما في كتب الخليفة ايضا بل في المحيط كتب على
الكفاية لاذ كانت يجب مسلم ما يجب عن المسلم الحرة الحرة كما لا شأن للاجماع
الحاصل بجعل ما سوى عن على وابن عباس لا ياتي الا جماع للمسلم ايضا تخصيص الحاصل
عندما لا بعد الاجلين لا يفي الحبل واتي بعض الاجل بعد وضع الحبل في
عدوان بين الرود يبلغ الاجل بلوغ اخر اجراء من التوفيق الخطاب وسائر ما
وفي قوله بالكتاب حيث نشره لمجرد التوفيق الخطاب وانما نشره دفعا
اخبار الاجل ايضا لا يحتاج على الحكم فيما فعلت بالمعروف ثم لم يتبع الجناح
مطلقا بل فيما فعلت مما حرم للاجل العدة ولم يلزم منه ان لا يكون جناح في المخرج
المردف لان من الموقوف لم يجرم للاجل العدة ولا يبعد ان يقال سرى وفهم قوله
انه لو فعلت كما كان قبل قيده لا فائدة من المعنوم قوله ولا يبعد ان يقول
ان الخطاب فيه ايضا الحكم لكن اللفظ لا يقع بالمرء بالمقام المتقدم على
المذكورة للحكام والازواج فالصحيح ان يعملون شاكل الخطاب فيمنع من
على الغيبة والذكر على الاناث فكانت قال والله ما يعلم
ويحتمل ان يكون وعدا وعيدا بل هو لا نسب قوله

بالوضع لم يتحقق ولا مجازا انتهى سواء كان مقتضىه مع قرينة أو أطلق الوضع ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
حكم وطريق إيهام المقصود لا بطريق الحقيقة ولا المجازة ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
في الكلام ذلك المقصود والاعتماد على المخاطب ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
للفظ وطرح المعنى عنه عن العقد ولم يبق الكتابة ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار الكتابة مستعمل في المرد بل لا دواء تحت ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
لنقدرا في أن التعريف لا يخرج عن المجاز والكتابة ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار متابع للفتاح حيث فرق بين المجاز والكتابة ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار المتبوع وفي المجاز بالعكس وعدل من تعريف ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
الكتابة أن يذكر الشيء بغير لفظ الموضوع ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار المرد بالنسبة للمعقدات للفظ لا يقول هذه من أحكام ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
الاشتمال ينبغي أن يقيم على قوله فان بلغوا ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار ينبغي أن يذكر بعد الفراغ من أحكام ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
أن يقول لها الجميلة أو أفضة لي أن يقول جميلة ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار يقول ومن عسى أن يفرج ولما عطف بادئ ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار واحدة تعريف واحد أو اضمر ثم في قولكم ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار المرد أنه لا احتياج في نزع خطه ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار كذا مطلقا فلا حاجة إلى نفي ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار نزع ما لهم جريص على أنسا ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار ولا تعنيان يقال قول أنها ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار لا يفرون على من في هذا ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}
باعتبار استدراكه من جهة دل عليه ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ} ^{بأنه} ^{الاشتمال} ^{اللفظ}

بأنه

كان في معنى وضوح الخطبة من احوالها في انفسكم ولكن لا تدرى انهم من سرانهم ما يملكونه في الوطى
تعارف التعريف من الوطى بالسر بلا ممة انه يسرهم فخرج عليه لاداة العقد الملاقاة في السبب
الوطى بالسر بلا ممة انه يسرهم فخرج عليه لاداة العقد الملاقاة في السبب على السبب
ان يكون الاطلاق الاول كناية فيكون الثاني من قبيل مجاز الكناية وان يكون الاول
فيكون الثاني من قبيل مجاز الكناية ويكون مجازا فيكون الثاني مجازا في مجاز واختار
الاول قال المحقق النفاذ في انما اختاره لانه لا مانع من صحة كل واحد منهما ولو في حكم
منه انما يتم الوطى لم يطلق على جامع المشتهر قوله على ان المصنف هو الذي في السر والعلانية
بالسبب من ذلك لان مشاربهم في الغالب بالسر من مجاز مرة قوله وقيل ان
منقطع من سر ذلك لان جعل استنساخه منقطع الى الاذا اي تعقيب اذ التعقيب
بان موعضا لا موعضا قوله وفيه دليل على حرمة نزع خطبة المقعدة اي مطلقا بغير
وجوز لتعريضها اي كانت معتدة وفاء وخلفت في معتدة الفراق الباطل
اي في جواز التعريض بخطبتها وللأظهر جوازه فان قلت الكلام في معتدة الوفاة
فكيف يصح ان دليل على حرمة نزع خطبة النساء والمعتدة عن الوفاة
فيما سواها لانه ثبت نفى الخناج بالتعريض في خطبة معتدة الفراق
وقوله العزم مبالغة في النفي من العقد اذا ليس العزم نفا اذا لا يواحد ما
قلوبه في فعله به بعد ان يكون منها تنزيها عن العزم لان العزم انما يعنى في النكاح
عزم عليه وعزمه لا يفعل وقطع عليه قوله وقيل مناه لا يقطعوا مقتضى النكاح في
المصنف في هذا التفسير ولم يجعل في تفسيره ونقصوا عقدة النكاح في الترخيص
قال المحقق النفاذ في الاستحسان عن تعريض المصنف انما يكون لو كان العزم
الملك يخل حينئذ على ارادة ولا تعطوا عقدة النكاح
او لكن استدلال الكشاف في جعل العزم

[illegible]

والتشبيه للذات عطف للذات وهذا الاستشعار انما يكون لو كان الاستشعار متصلا فلا يكون الوحدانية
التي هي في هذه الوقت بل المثل كمن لا يخافه كونه قوله الا ان يعفون كشتاوا منقطعا للذات
في الكمال المنقطع لا يشي في وقت معقول من الاثنان منقطع للواجب من ذلك المخرج العوض
كونه واجبا منقطع قوله ويعفوا عليه فيبقى كونه كشتاوا منقطعا فلا يكون الطلاق مجزوا وهذا
منه الحق المعفوا ان في كونه الاستشعار متصلا ومنقطعا ليس في محله وان تعفوا اقررت
بعدم اللوح الاول حيث لم يقل وان يعفون فان النساء اصل في هذا المعفوا الولي نائب
حمله في الاول كونه لا يتم ان يكون المراد عفو النساء والاوليا ويكون من تعذيب الكون
على كماله في كونه عفو عن ذوات الاناث بغير الاوليا ولانه اذا كان عفو الولي من ماله
اقررت التعفوي عفو النساء عن عفو ما في طريق الاول حكايته من ماله على ان
النساء كماله لانه سمي فاعلم عفو ما مع كماله كماله الاستشعار اعطاء سابقا والبقا يدل على
حمله وان تعفوا اخطا باللازم في حال انما حق بالعفو كونه لا يقول ان يعفوا اقررت
بعدم على وجه عفو الزوج على الزوجية ولا تشوا الفضل منكم اي ولا تشوا الفضل افضل
الفضل من الفضل يعني الفضل ولا يسجد ان يكون بمنزلة الزيادة استارة الى ما سبق من قوله
والتشبيه في هذه الوقت وانما عطف جملته على الاستشعار الجزئية فلذلك الاستشعار السابقة
من الامر بالعفو وتوعد بالامر بما في تعافى الى و يمكن لا يقال الا بها المتعظم الصلوة عن
الصلوة في حق اللدايح والادلال صوفهم كثيرا يشق دعائهم كثيرا يقع المعفوا بها
الصلوة كمال الصلوة انتهى عن الفحشاء والافعال من قولهم لا افضل الا وسط كذا في
الكتابات وصلوات الوسطى مع الصلوة الوسطى كقولهم صلوة الاول والصلوة الاخرى
في محل وكان شغل الامر مع ايامهم عن صلوة العصر انهم توجهوا الى الجاريتهم الى المدينتها
فيستولوا ليلهم منهم كذا في الحديث وتعلم الحق من صلوة العصر وقوله علماء الله سبحانه تارة
في كل ان يكون دعاء عليهم لعلاب الدنيا كقولهم ان يكون المراد بالعبودية العتق من عبادة

الروية يكون السكنى والتنفق فغير اخراج تأكله النفس على طبق ما قيل فاقبل فاقبل تحقيق المقام وتبرؤ
وجه التفتيل مدبر البيت لا خيار ملكا للورثة فالروية بالتفتيل محتمل لان يكون المحرم التفتيل
يكون السكنى ايضا فالسود لم يخرج احتمال الغرض لتقوى الى التفتيل عن توقعه لكن توقعه
المحرم التفتيل يفعل الرجاء محتمل وثبت فلا مانع للاستخدام عنه التفتيل والتفتيل محتمل
لانك الاستخدام لتقوى انما يكون ما لا يلزم المحرم التفتيل فالوجه ان محتمل الاستخدام
توقعه يعني ان بل هو في محتمل وما ينبغي فكانه قال الرجاء لا محتمل وعفت التفتيل بالنسبة
بقيت للمراه غير فان يكون معنى الجملة على القول لا يقابل قال الحق التفتيل لان
الكتاب اعطى عرض لنا ترك التفتيل بريد ان حرف المرحوم عن يقين ان
عن التفتيل فالتفتيل عرض ثبت لنا في ان لا يقابل ولو جعل على عبارة
الذي يكون المحرم الى الذي دللنا لان لا يقابل والشايع بالان لا تفعل بل
ان الوجه الجدل بانها حال والمطابق لاشايع جعل لان لا يقابل بالابتداء ويل غير فان
في سبيل التفتيل من انما لقمه التفتيل لان لا يقابل بالابتداء ويل غير فان
تفتيل في وسيله من ولد عتيق كفتيل او فطاب من اللاد ومن لم من سام و
الفتيل او ففتيل كره بالنسب تقوى في حال المخرج بالولد وفي النسب بالولد او
الولد في كل رجال كل ذلك من القاموس ولذا لزم للبار تجري الطوارب في كل
في عبارة القاموس يحتمل الوجهين قوله وعبد لهم ظلمهم وتفتيل تعلم لعدا او في
حيث قال بل عسيتم في طاعتهم علم عربي كذا ودجاء فقلنا من الطول نسبت
التفتيل انه اسم لاسماء عرب في سبيل يكون من لغة العرب والجمعوا على انه لغة
من العرب لولا كان غير عالم في اللغة العربية ان الكشاف وذكر في وجهه ان
تأثير السجدة واللام ينفقت لليل القاموس وهو ان القول يكون من الطول محتمل لان
يكون سبيل ما انه غيري لولاني العربي فهو ماخذ من العربي الموراني للمعنى ومن

فإنه في حيزه في النوازل فيكون معد ولا من الطويل عد لا تقدير في كبر فاشته
أن يكون دوران العدل أكثر مما ينبغي قول من أن يكون ثم ذلك والعدل المستغنى
التي يجب أن يكون أن يكونوا كذا فيكون معد قوا برسالة ولا بأماه وفعله ولا في
ذلك لأنه بيان مستأنف في قول في معنى ذلك وعدا صدقاه عليكم الآية لأنه لا رازم في
بيان أن ليس محل التعجب والاعتقاد قول ورأى بها بانه إلى آخر النظام وفاسيا
للم قول وقال لهم منكم لا طلبوا منه حجة لتعلم طلبوا منه لتعلمين قلوبهم والى قال في
لا يطلب منه الحجة على صدق اختياره بعد قبول بغيره ~~في~~ في أي في
سكتة من ركن محفل للاطمينات الذي فقدوه بطلب الحجة ويمكن أن يكون قول
فحينئذ فحقت فلكم طلبوا منه التيقن بحكم قول الله قد بعث لكم طالوت الحكماء على
في قربة فقت بعث عليهم سلسل في أي بأفاده ولا من حسن العدل ومن قراها بالعلم
بعد من رجع كونه فاحوال وجه غير ظاهر لأن كونه من قبيل سلسل قد ذكر في بعض
التأنيث بالماضي صفيح ليس مع الدار بانه لما سببه الاشتقاق فينية ~~في~~ في
فيه من العلم فلا خلاص كان على القائل أن تبين قول بعينه ما ترك إلى موسى وإلى
أولئك قوله الملائكة ولعلم لم يتعرض له لأنه صلب مطاف على التأنيوت فهو الوقار والمنطق
بأن التوحيد أيضا ما ضره ذلك أن كل البعير على العلم فلا خلاص المسكينة على الوقار
التمكن ويكون معنى حل الما بكم قلتم كنتم يحفظون من وساس الشياطين قوله والآن
الالواح وهو ما سمى ونسق منه فقال بمن معقول من رضى بمن وقومكم وقومكم وقومكم
وامشاة إلى أن اللال حينئذ محمول على الاتباع وهو لا كلام به هو أحد من قوله وقيل
كان بعده أي بعد موسى للبعد من قول الملائكة وكان في الوقت فنظا هو كان الغيظ
الجزء التقدير كان الوقت فنظا بكم معاطة الجزاء بقره صيته في الكشاف من
وسوف لأنه أنه متلبهم بالثبوت ادعوا أنهم تقاتلون في سبيل الله فأنتم لكم

من النذر كيف يصرون على شدايد الحرب قد ظهر من قولهم والناك لا تعال في سبيل الله
وقد اخرجنا من ديارنا وابنا بنا انتم لسوا الصاويين في القتال في سبيل الله
القتال في سبيل الله نظره على دياره وابنا من نظره على دياره وابنا من نظره على
من الديار والناك كيف يوشرك القتال على نفسه على خيل من شجاع وليس يخرج
من الكلام اياها حذف المضاف لانه ليس الاكظا في اللفظ بخلاف الثاني فانه
مادة عن نفي البعوضة الملكين من نفي الاتصال ملائكة في جانب اللفظ وهو
ولم يرد قوله وليس يخرج في نفي كان الا لبيان ان ليس مني مع ليس متحد في
من المستغنية لا يجيد الاتحاد وجعل من بيانه في تقدير ليس شيئا مني على ان يكون مني
الشيء المهم لاجد لا ينفقت اليه مع انه مضاف لما خرج به الكشاف وهو كونه
والا ومثروا او غير ذلك اعطى في قوله فان شئت جازمت الصناديق فاستلتم
العلم بها والبراد والرو الذي هو النور على النفاخ الذي هو الماء والغداة في
استلتم من قوله فمن شرب لامن قوله ومن شرب لم يلهم فانه مني لان المقتضى
وضعت للاعراف لا المخرج ولا نعم في المخرج مع قوله فمن شرب منه فليس مني
وهنا ما قد مت وقع لصور الفضل بينه وبين ومعلمة وهو انه ليس الفصل للا
صورة فان موقعه بالبعد المستثنى لنا قدم لتكته والواقع موقعه حقيقته وفي حكم انه
من المقتضى يحصل الاستثناء اي بصيرة متعللا ولا ضرورة ترك الحقيقة للادخل
العرف في القليل مهم لانه من الجند العاقل وقوله او افرطوا اشارة الى توجيه
الاستثناء معي وبعيد يكون المفترق باعلا في التقليل على تقدير جعل الثاني كالاول
معرفا عن الحقيقة ومجولا على شرب الماء مطلقا بالخرج والاعراف والتوجيه
الشرب على الاخر اذ فيه ولا ضرورة على التوجيه الاول لانه ايضا بالحق الاول
على جملة على الاخر اذ مع ان الاول محمول على اصل الشرب ليتصل بالاستثناء

من ذلك الظن من اليقين وانه تكلم بالتعبير الظن عن اليقين السبق على ان العباد والخلق
ما يستحق الرب من العبارة حتى يتصور عنهم في صورة الظن ولا يريد بلادة الله بلادة
منه بل انما كانت الله عما قريب بنا على استبعادهم في تحقيق لظن الظن على ظاهره بلادة
اليقين من عن قريب في قوله او علموا انهم يستشهدون بنظر قول الحق والحق والحق
الا صلاخ يقال احرمه اي لا تمنعهم قبل ومنه بينت من حجة الحق في قوله تعالى
كذلك خذوا الحجة والحق وكان جعل من يستحق على تقدير جعلكم استقامت لا كما راى
زيادة من في ميزان الاستقامة فيقول في جعلكم استقامت من كلف قوله ولقد هممت
بالفرار فارق قلوبهم وهم في ذكره وفيه التثنية على ذلك ذكر الله تعالى سبحانه وتعالى
فمن اراد فضله العبر فيلزم ان يكون الله مع ولا يغفل عنه ثم روي طائفة
ثبت ما لوت كذا ذكر الحق التفاداني وشر قول الكشاف وروى انه حسده وروى
ما به حيد طائفة وروى على الروم قوله وعلم من يشاء الله ما يشاء الله ولا يظن حينه مع اليقين للذكر تحقيق جمع من يشاء الله والجملة وما يشاء الله
بعض ما يشاء الله ليعبارة السوق والظاهر ان طراوا ليشاء تعليم لياه وكان المراد علم
الله بعض ما يشاء وروى اعطاه بعض ما يشاء العلم به قوله فانه خفض على
العامه للمعقنين وللاذعية فوج ايضا كانت عامة لا يسل زمانه وقال الكشاف
في الج التكاثره انما لوت من الالف واكثر ونحن يقول منها القرآن الذي جعل
تقر سورة معجزة مستقلة فاسب توف عدد معجزة انما الامارات المتعاقبة تتأ
الدبر كرات اولها وامت ما ينال في رتبة معجزة النبي وقد طاعت تعظم ما شرجه به انه جعلكم
تفضيله في الج التفسير قوله لم نسجد ما غيره بانهم جميعا جمع عبادة قوله ولو شاء الله
الناس جميعا ما اقتل قد فعل المشقة غير انهم في المشهور في كتب المعالي
المعقول المحذوف في المشقة ما يفيد المراد وهو بهدكم لياه فانظروا ولو شاء

علم

عدم الافتثال بما اذا قيل ان كان لم يرض بان يكون عدم الشيء مراد اذ لا يطلب العلم
بعدمه بل يكفي فيه عدم تعلق الدلالة بالوجود وفي الدلالة دليل على انه متساو الافتثال
شعر مشبه بالخرق والاصح لا يحسن عليه التخييل فيقتضيه بعض الاضغاف في دلالته
على حراز تفصيل منضم كما انه خفاء في انه لا دلالة لما على ذلك التفصيل متبني ان يكون
اما في نفي قوله ولكن تعاطى لظهور ما ذكره لا يثبت دلالة الالة ولا يثبت ايضا ان التفصيل
يكون بقاء لان عدم اعتبار الظن فيما يتعلق بالاصول معناه انه لا يكفي فيه الظن للدليل
عدم حراز التفصيل في الظن وكذا المفضل بالظن انما هو التقوا اما زقناكم بالوجوب انما
هو بغير ظاهر الا الامر لا يحارب والتقدير التقوا شيئا ما زقناكم فبالامر صا الشيء واحيا الالة
تبيينه الشائع بذكر او ملاءم فيظن ان الحق ان لم اجز غير من هو لا شيء سيد الله في الكون
قوله مستند او غير الجمل لنا الكون هو غير ارجاع الى المعقولة وما تكون من اسبابه تعالى بحسب
قوله تعالى من غير سبق ذكره فالربط بما هو كونه الظاهر موضع المعنى والنتيجة خلاف في انه
بالاخر كقوله الخشني في هذا البحث رساله في غاية الايجاز ورائع في الاستغناء عن الخيال
الذي اورد الله هو في فاعله محروقة بدانا الله الى ذلك الخبر يقول لك انشر للدلالة الالهوي
انما الاله هو لظهورك ذلك كالاختياج في انما الاله هو الى خبر لا يحتاج فيه اذ الملح بعد
اجا صل امر لظول هو انه فلما دخل لا ولا اقدم الخبز واخر المستبد او والتعليق المستبد المستبد
بمعنى ان يعبر بهذا التقدير لمن يلقى بخطا بنا قوله مثل في الوجود او يعبر ان يوجد
او ممكن تعليل التقدير ولقد راعى الاول انه يجعل الكلام قاصرة عن نفي امكانه في غير
ان يجعلها قاصرة ان اثبات الوجود له تعالى ويكون دفع الدليل بانه اذا نفي وجود جميع
غيره لانه نفي امكانه امن عدم في ثلث لا يكون الوعية ودفع الثاني بان نفي امكان امن
عدم في زمان لا يكون الوعية ودفع الثاني بان نفي امكان غير تسليم وجوده اذ لا يعلم الله
من موجود قوله ويحتمل ان يوجد مثل في الوجود صفة غير ويكون الخلاف المشار اليه الخبر

في قوله اوله ان يصح ان يوجد قول الذي يصح ان يعلم وتقدر اخره على الحق للفقهاء اني ما
 لم يصدق على الطوائف الباطنية ويمكن دفعه بان عدم صحة العلم في الجواهر ممنوع لم لا يجوز ان يكون العلم
 لا عدم فيه لان وجهه للكشاف التي بالباقي الذي لا يصيل للفقهاء على ما جعله هذا التفسير
 المستحسن منه على القاعني انه لا يصح تفسير القرآن باصطلاح المستكلمين بل ان يقال خالفه القاعني وجعل
 المستكلمين على حقيقته لبيان الحق على ما اوردنا في قوله فكل ما يصح له فهو واجب له الحق في قوله
 من ترتب التي بالاصح لان يعلم وتقدر من امكان القول العلم والقدرة عنه به سقطت بوجه
 بعض تقدير يصح ان يوجه في قوله لا اله الا الله بقوله قال ابن الوفاة وحسنه صفه اخر في البقية
 السالمة وهو كانهما بين التنازع اعمار غيبية اخذ من جاذر عاينهم الحاسم قربة بالشام ما ورد
 كساجدهم عز وجل وهو هذا القول الوحي قوله واقصده القاعني اي اذكره فرغيت لي وفتحت
 قاصده النزول يقال فزلق الظاهر اذ هم جنابهم وقت في القول ويريد النزول في قوله
 السنة للآخره يمكن ان يكون قديم السنة على القياس وهو الرعي من الاول في الاول
 ان عدم الاخذ من اليوم مع قوة العلم من عدم اخذ السنة الضعيف في ترتيبه الرعي
 الاول في قوله وتاكيد لكونه حيا فهو ما جعله الكشاف تاكيد للقيام عدم القيام كعلم
 تاكيد على مع انه فسر به كسبيل للفقهاء واليه فيه غفلة واما كونه تاكيد على ما فسر به
 يصح ان يعلم وتقدر فقر الظاهر لان يقال قد ذكر ان كل ما يصح له فهو واجب له الحق في قوله
 عليه في قوة ومنه بالعلم والقدرة والواجبين وفي نفي النوم والسنة علمه تاكيد بالقوة
 كان يفسر للقيام بامر الذين يخبرون من النوم وكان التبريح للقيام القيام بامر فان النوم
 بين القيام ومقصوده لانه اذا كان النوم منها فاما بقوته والوجود في نهاية الكلام
 في الوجود والقاهر كذا حال قوله ولذلك ترك العلماء فيه الى اخره فيه مشاكلة لذلك
 العلوة فيه الى اخره فيه لذلك في الجملة التي بعده ليس بل بمثل ذلك فانهم قد
 من قوله الظاهر من قولنا لان المذكورة ليس قوله فكل ما يصح له فهو واجب له الحق في قوله

[illegible]

في الاصل من الطعن ان المباني كالجبروت والنظيرت فليت عيشه ولامه قليا كليا
 فصار وزنه العالي فلو كانت اقال الجبروت يكون واحدا وجمعا مثال الواحد يمدح وان
 الى الطائفت وقد امرت ان يكونوا في قوله لا يستحقون ان يكونوا لا يستحقون ان يكونوا
 واحدا وجمعا قلة والعدد سميع بالاقوال عليهم بالبنيات فيه ذلك المسمى لان لا بد في الاسلام
 من الاعتقاد والاقوال في قوله والملا من لراوا ايمانهم واللاظر ان يكونوا مع طائفة
 يكون لراوا بالظلمات ظلمات المشية والوسواس المعقولة في الدين وما كغير الضايع في الا
 وانما من المشية ويكون قوله الدروالي الذين امنوا موكلوا بحفظ الاقوال لا يتقصم لها
 والذين كفروا عديل لقوله ومن يكون بالطائفت قوله وعلى عدم مقابل لوعده المؤمنين تعظيم
 الى سلك المؤمنين وعدم التعظيم انهم اعلم من ان يذكروا في مقابل المؤمنين كونه والعلل امر
 بخلاف مستغنى عن البيان نحن نقول ترك هذه المؤمنين في هذا المقام مع انه ذاك الكلام
 التقديم لانه تضمن كل ما يتصور من الوعد قوله الدروالي الذين امنوا في الحب من جملة
 وحاقته نمرود بالعزم والادال المعجزة قول والله اعلم هذه الآية تنزل لا يستحق من كون الدروالي
 الذين امنوا حيث يدعى ابراهيم الى سلكيت نمرود ومن كون الشياطين اولياء والذين كفروا
 من النور الى الظلمات حيث اخروا نمرود من نور دلالة ابراهيم وحجة الباطنية
 الشبه حتى يمت فالتجيب من افرا ابراهيم من الظلمات الى النور من افرا الشياطين دوالي
 الظلمات من النور ومن حجة ما مع لنا والله الملك الكافر من المعقولة لان نحن ان شاء الله
 كالاقوال والتمكن فلا عيب لكم بناء على ان اشتهاء الملك لم ينجح ولا يجوز منه التمسح وفي قوله
 من المعقولة اشارة الى ان المعقولة اشارة الى ان المعقولة فيه فرقان بعضهم لا يمنح اشارة
 الملك ويجعل كتمسك البليس مع عبادة اشرارنا بعبادة في طرف الحاج او بديل
 الرجوع من سلك موقع قال انا اجبي واستت الاطراف ان يجعل استنفا فاقول سلك
 الاجن ان يجعل طرف النور قال انا اجبي واستت وليقد السوال قيل اذ قال ابراهيم

يقول كيف حاج ابراهيم فاجيب بقول ان ابراهيم ولا يخفى ان قوله لم تركونه مينا عن الظهور على
يحيى كانه من شئ لا يلائم تغيير السؤال في الاول جعله بيانا لقوله حاج ولما جعله بيانا من ذلك
لما على الوجه الثاني لم يجعله طرفا للاثر لا يفتضح العامل طرفين من جنس واحد التحقيق انه يجوز ان
كان خلق الثاني بعد التقييد بالاول فيقال سكنت في البلد في اثر الحقبة الثانية وقيل
جوز ان احتمال لانه لما عين الوقت السابق فهو يدل لكل وجهين فبذلك البعض انما هو
واست بالنعوا فيقول وكانه قرار الكافر على هذا القول انه سيجب ان الموت بعينه الكائن
الحية فحوله من افره بالنعول جعله عفو من اهل اهل اهل وكانه اعراض ابراهيم عليه السلام
عن اتمام هذا الدليل بهذه الشاعرة قوله اعراض ابراهيم عليه السلام عن الاقرار
على معارضة الفاسدة فصد به تبرئة ساحته كان ابراهيم عن الدلائل في اقامة
دليلا الاول كيف وكل احد بقوله ان يقول في مقابلة ما ذكره مره وان هذا الذي ذكرت ليس احاد
والا بانه من الله تعالى ثم بالغ في التزيم فقال ليس هذه الامور اذ لم يزل ما يتم بعبادة والعدل
عن الدلائل الى الثاني بتدليل فحالي لا سواد وضعه ونحن نقول قد اشار الله تعالى بقوله فمنهت
الذي كفو الى ان اعراض ابراهيم في تغير الدليل جعل الكافر مينا ولم عدوله للوجه فظهر ان
لم يقل مردوا الى الذي ياتي بالشمس من المشرق لانه ربحي من الحارين العالمين بانها كانت
الشمس تاتي قبل وجوده هكذا ومورا مشا لوجه وفي الدلية دليل على جواز انتقال المحاول
دليل الى اخر قبل اتمامه على الخضم على ما قال الكشاف وما كان المحقق المتفقا الى موافق
ما روت من الانتقال ايراد دليل بعد دليل فلا حاجة الى دليل لان ايراد الدلائل الكثيرة
على الدعوى اشهر من ان تشبيه على احد وان اردت قبل اتمامه فلا دليل في الدلية
الدليل الاول كان واضح العظم فلما لم يستقل به ضعيف لانه ايراد الثاني فلم يتم
للضم الكافر استحقاق دليل اخر فظهر انه يصح الانتقال من دليل الى الدليل ان الدعوى
وهو قري منبت كنعن ومراو الوجوه على ما في الكشاف بهت كقرب وفي القاموس

انه جاء شدة المعين والمثبت بالانقطاع والخبره فعلى هذا ثبت للزم والذي كلف للزم على نفسه
قوله البرهانه اذا ما في المضموم المعين لا يكون للالفاظ والمعلم القامى معتقدا على
الكشاف وجعل فاعلم ضمير ابراهيم وقوله الذين كروا المفعول في الكشاف بانه اخذ المفعول
تقديره اول ما ثبت مثل الذي خذفت لانه لم تر عليه لم يجعل مطلقا على الذي حاج
من تقديره لا يثبت لا يحتاج ودخل الى على الكاف اسميه كانت او حرفيه كذا ذكر في العباد
وقال فيه مانع معتبر ايضا لانه لم تر الى الذي حاج ابراهيم معناه انظر الى منعه فتجب
مثل الذي مرانه لا مثل المفعول وبهذا معاد كونه مجابا وحصل التقدير ان لم تر الى مثل يكون المعنى
الى صك مثل وجب ولا حقه وادخله لانه كان التقاضى لم يتحقق بهذا الشاؤت الذي
بين طريقه احتجج حاج الى كسبه ذكر الكاف هنا لكن الحكم بزيادة الكاف على تقدير مطلقه على
الذي حاج يشترطه يقطن لذلك فبين الكلامين تناقض وايضا ما ذكره من نكته التشبيه
ادخله التشبيه بغير الايجاب والجاهل بكيفية مطلقا حتى لو في بالكاف استعار البكره بل لم يكن
القد لم هذا الامر بحيث هو في غاية الندبه واقل من ذلك الا لو سميت ثم الظاهر من الكاف
مقام الشؤله انه اسم فاعلم احرف التشبيه بعد قوله انه قيل لم تركا الذي حاج
هو في الكشاف في هذا التوجيه او ايت كذا الذي حاج لوكا الذي هو الظاهر لان المقام مع فصل
الترويه لغزابه لا انما عدم الضرورة واولا كذا كذا حاجي للعاجه الى كثره التقدير بل كفي
تقديره اذ في مطلقا عاينات وقوله هو عزير من شريها متعلق بالآيه لا بقوله كاجاء الله
الذي مر كاتوبه العبارة لان عزير من بني اسرائيل وعزير بنت الموحس في زمان بني اسرائيل
قوله وليندره ظهر من غرود هذا التاثير انما لم يكن من غير معارضه ابراهيم وقد يقال لو
كونه عزير ان يكون مثالا للاخراج من الظلمات الى النور كما ان غرود مثال للاخراج من
النور لا ان الظلمات ان يكون الايمان مثالين لا سبق من حال المؤمنين والكا فم من
منه لانه سبب عند العطف بالواو لا باء وذلك ان نون الجمله مع نون في تلك بل

ابراهيم

في جميع حيث لا يدرك اسم ان قبا من احياء المولى ليرد له بصيرة كالحلقة ابراهيم فاقوى كالمز
 الحرف من حيث ان ثبت القاموس الى معنى معنى فالسيرة منيتا مائة عام الى اخره ويريد دفع
 اللام في سائر المراتب يتوقف على عام قوله سابع ان يحلله الله وان كان كافرا
 من بعد الموت الاضاف لم يحرم بايمان كما الحزم الكشاف للابن بطريرك من بعد الموت
 شارفت لم يحرم بايمان كما الكافر انما يحتاج اليه على من حيث الاقتوال ولا فيقتل الله انما
 قيل ملك ابني والضرر مع ذلك كونه اليه الله قال الملك بامره فالاستناد الى السيرة
 سابع ان يحلله الله وان كان كافرا لانه من بعد البعث او شارفت لم يحرم بايمان كما حزم الكشاف
 لان الظاهر انه من بعد السيرة وتوجيه التكليم مع الكافر انما يحتاج اليه على من حيث عزال
 فيحصل الله ما يشاء قوله وقيل انه مات امنى وبعثه الى اخره هذا الجواب فاعلم ان
 او يعنى بل من خواص عطفه الجمل يحتاج الى جعله في تقدير بل ليشبه بعض يومه ولا معنى فله
 ما مات مع فينتج ان يقول من اول الامر بعض يوم لانه يحتاج الجمل بعض يوم الى روية لعنه
 الشمس والاستقامة من التمسك والحقا اصلية وذكر في القاموس السيرة معنى فساد الخبز والشراب
 فيرد الام السنة واذا كان اصله سوء كطعمه ولذا قدر ما فواضا سنة كحمت على ما في
 وجعل من السنة المقبل انما يصح لوما في كلام العرب لشيء الطعام على السنة وكفى لم يجد في
 السيرة اللغة وكذا حال السيرة قال المحقق النخاس اني لم يوجد في معناه لالا الحاشي
 الى التغير المبين قوله وانظر اليه سالما وبوجده انه لم يقبل النظر الى قطارة ويؤيد الاول اذ
 يحسنه لانه يتغير كما وصف الطعام قوله وللاول اول على الظاهر ان الامر الاول الى التكليم
 على وجه مخصوص هو في هذا المقام اظهار القدرة حيث حفظ الطعام الذي هو في معرض
 الفساد بلا كلف مع انه تفرق نظام الحمار الذي هو البعيد من الفساد وادعى على حاله
 السيرة مائة عام ووجه اللا وفقيما لبعده ان الظاهر ان النظر الى النظام هو النظر
 الى ما كان معه كالنظر الاول قوله اي فعلنا ذلك عطف على ما قال فيسمة التفاوت

من المثل قوله قتل فادسا لواريد ان البراد باربعة من الطير كانت تلك الاربعه فيقيد عن النظم
 استفاد منه التخييل احدى اربعه ثمانية ولواريد انه لفظ تلك الاربعه فما ذكره من الالفاظ
 بعيد لانه لو كان ماسا مثل تلك للاربعه لكان فيها ياء واما في الالفاظ فخذ الاربع اياتها
 فلابد ان يكون لوم كلتي وجهها تخصيص الطير بالافعال كما انه في اربع بيان وجه تخصيص النبل الظاهر
 الاول وجهه لاجل الرمز ويمكن ان يقال وجه تخصيصه فيه مزيد اخر له من الرشي فحق اصابا
 في نظم العنق وقوله رشت نفس الغزاة لانه جريص في تناول النجاسات ولبعد امره لانه
 لارض يطلب حبيته ووسم الخاتم بالرفع والسايرة الى الهوى غير ظاهر وكانه اراد لقلوبه
 الموسوم بها الموسوم بقلوبها من الرفع في الهوى والسايرة الى الهوى وكون الطير اقرب
 الى الانسان لانه يبيع الى مقاصده كالانسان واجمع لخواص الحيوان صلاته لشارك
 الحيوان في احواله ويزيد عليها بالطيران قوله ليكلم بلطيفس عليك بعيد الاحياء لانه
 هو الذي احى او اضر والاطران تامل فيها ليعرف انه هل احى كالانسان بل لا تفاوت
 بلا فست حصرته قوله ولكن اطراف الريح تصور ما واوله وما صور الا عناق منهم صلية
 وقيل فما يقبل الاحياء من حيث خندق يعني امالة الاعناق الى قوم خندق او
 لهذا التقيد ليست لهم بل يغلبهم على الناس وكثرة شجاعتهم قوله وقرع بعبد الجيد
 وحى خف كانه على اللبث ففردن الكروم الدجاج بريدان فرغ المجبوب تمل جدينا لفظها
 كالاشارة اليه لوصفه وحى على زنة ناس معنى كثيرة كانه على اللبث كجيد طرف العنق
 جمع قنوقلوه وما العنقود والقتول الدجاج المشغلات لجل قوله ثم جريص وقرق
 ابراهيم على الجبال التي تحفر كانه اجتمع في قلب ابراهيم طلب معرفته قدرته على
 ما ابراهم الوقي مع غرقه جدا واختلاطها قوله ثم اجل التراخي المصمدا ثم باعتبار
 ان يبين الجبل والامالة فقلنا اضر هو التجربة لكن الاول ان تقديره فخر بهن لانه
 تراخي بين الامالة والتجربة لانه يقال قد رخم عرسه اشارة الى طول زمان التامل

في اللامعة قوله قل لمن تعالين باذن الله دليل على تعيد الامر باذن الله على خذت فمعا
 صحتها تشبه المركب التي توقفت على خذت مضاف كمن يزيد في حشم فلذا اعتبروا ^{اللامعة}
 كمثل يادى حبه على لا يتوقف على خذت مضاف في تمثيل الاتفاق لحظه انقباض
 تنبسط على السوى انها لا بد من انظار في ادراك الخوا من حفظ السبلات من الملهكات
 من تزيها با دامة الاخلال من دامة شرائط العود تير تلك المضاعفة يعني قوله لمن ^{استأخذ}
 المضاعفة وبان انه ليس عام ولا توصيا في الكشاف هو ان الله يضاعف ذلك ^{اللامعة}
 المضاعف لمن يشاء قوله الذين ينفقون اموالهم في سبيل الدين ان يشاء الله
 مضاعفة اخرى تارة نزلت في عثمان ملائكم وجه تخفيض من فلفها بثمان وعشرين ^{اللامعة}
 تخفيرا من الصدق في هذا الجيش وكان اصحاب الجحيم الكثير غيرهم ايضا قوله بانهم ^{اسل}
 لذلك لان لم يفعلوا فكيف بهم لذا فعلوا والدولى ان الامر مضاعف ^{سأعمل}
 علامة له ولقد لم يقصد السببية او يقال لا اختيار واللامعة عن اعادة ^{اللامعة}
 ومغفرة وتجاوز عن السائل المحتاج فيما اشغل المسئول بالسؤال والدولى في القول
 المعروف عبارة عن الرخيل ومغفرة عن الله عبارة عن صفة لا مستوي ^{واللامعة}
 قوله ولما مع اللبث بالثكرة لا خفقا صم بعنبر واه العطف على المبتدأ ^{واللامعة}
 على تخفيض الموصوفين بالثكرة ولا يخفى لان هذا الحكم لا يتوقف حسن افا دته على ^{تخصيص}
 المبتدأ بل من قبل كوكب انقصى الساعة فتايل قوله عن اتفاق بمن وانزلوا ^{اللامعة}
 اطلاق الاتفاق فالمنع والله عني عن الاتفاق فلما بوصيكم في الاتفاق بما
 بوصيكم لا يعود الدليل لا يعود اليكم فذلك ما تير للمباغرة في الامر بحفظ الامر ^{واللامعة}
 ولا تحبطوا اجرا جعل البطلان الصدقة بجمع البطلان اجرا ولا حاجته اليه ^{نفس}
 ايضا تبطل فان تحققها يكونها معتبرة عند الله فاذا لم يبق معتبرة فقد ^{اللامعة}
 بطل واحد منهما الظاهر بواجدهما يعم النهي كل البطلان فان قلت كيف ^{اللامعة}

فيكون ان يكون عطفاً عليه قلت التقابل ليس باعتبار المعنى بل باعتبار ان يتعين ان يكون عطفاً
 وباعتبار المعنى يصح ان يكون عطفاً على يكون فذلك يكون عطفاً على اصحابه قوله والمعنى هو كونه
 معقول اي المقصود مثل حال من يفعل الافعال الحسنة ويعلم اليها ما يحيطها كرايا وايد او فان قلت
 هذا التمثيل لمن يظن صدقته بالحق والصدق والبراء فينبغي ان يتقبل ذكر بعد ذكره فادوم
 هذه الذكر المتفقين احوالهم على وجه ينبغي قلت ان التقابل بهذه الطائفة ايضا فانه تحذير لهم
 البطلان عليهم هذا هو اثر ارباب سبهم صم فان قلت ما الغاية في ذكر الاعضاد به بل لم يكن الله
 فاصابته تارة فاحتملت قلت فيه من البلاغة ما فيه فان فيه مزيد تحذير لان فناء الجنة بما لم
 منه والعلل هو حيث لا يتوقع رشد ولا حسن ان يكون تمثيلاً بحال من يظن علمه بال
 يدرك كونه ذنباً لا بالنظر الدقيق مما لم يخبر به الشيطان اذ لم يدر في موضع نظر
 فيكون الدابة قوصية للمؤمنين بحال الخرم في اعمالهم والتخفيف عن التقدير في احوالهم وحينئذ ذكر
 الاعصار كونه شعبة بالوزن او قوله في انه لا يدرك صوره في بادي الرأي النظر والابصار
 اشد ملازمة قوله فاعلم تتفكرون في اعمالكم واولئك ولا يدركون عملا في بادي النظر تخشعون
 عن مواضع الحفر والشد اعلم قوله اذا كان يوم القيمة نظرت الحشر والاسف فلا تطلب
 فالعوارب بعد ما محيطه قوله من جلدت وجبادة اقصر الكشاف على التفسير بالحياة وقال
 الحق العقار اني لم يلقفت الى التفسير بالجلالة سبحانه ومن الامر بالحياة والاتفاق
 واذا دار الامر بين الخلال والحياة فالانقياد يحصل بالاتفاق الخلال الجيد والحياة الجيدة هو الوسط
 بحمد الله فوقه للاجود والمراد بالخلال ما يحل للتفاته لا ما يحل كله فانه ربما يحل الاتفاق لكل
 كل كاللفظ لفظا للفظ الغني وعرفها لا يوجب صاحبها قوله من طيبات تحذرت لكن كتحقق
 ما اخرجنا من الجوز فلك ان يقول ان ما عابره عن الطيبات الا ان العفاف لا يقصد
 الا من منه الى من اللال كانه اراد بالردى باليشمل الحرام الجيدة وضمير ضمير منه بالال يشمل
 المكسوب والمخرج من اللادخ ووجهه ان الخلال وقد ذكر في ضمن قسم قوله ويحذر ان يتعلق به

منه الى غيره لم يذكر التقديم منه ولا التخصيص كما ذكر للكشاف حيث فسر بمضمون الاتفاق
لانه حينئذ يكون النهي عن تخصيصه بالاتفاق وصدر الجمله لتقدير ان الاتفاق هو شرط
فينا فزل ونحن نقول بالنكته في تقديم منه المبانى الى ذكر رابط الجمله بشرط من اول الامر
والاحسن ان يكون منه يتفقون جملتهما منه بخلاف قول الاستقمام اى منه يتفقون
وستم باخذه فيكون من فطايحه القرب ويذهب هو انك وفيه اشارة الى ان مقتضى
الامان ان يرضى للمؤمن للاخيه المؤمن ما لا يرضى لنفسه واثار بقوله الى وما لكم اظلم
لانا قد زدنا في حقوقكم لرواية الى انه حال القول يتفقون ويصح ان يقرأ على السطوح
وقرى بضمها الى تحلو على الاتفاق او تؤخذ بعضه ونحوه القراءه لعادته وقال
المحقق في التفسير لا يرجع الاتفاق من هذا المعنى في كتب التفسير بل هو قول واحد واثار
نحن نقول حميد لا يطبق به الا حميد الخبر الوعد في الارض مشايخ في الخبر والوجه
عليه استمر في التفسير استعماله هنا في الشرع على الاصل ونحن نقول استعماله في الخبر منها
ان ما يجوزكم به يوم وعد الخبر ذلك الفقه للاتفاق بكل خير وغيركم على العمل فيها الامر
بشيء الاخر او غيره فترجى بانه لا يسلط عليكم تسلط الحاكم الا امر او امره فله تمام
بالقول الثاني ويتصل بذكره ذكر حكم اى قوله ومن لوى الحكم قوله وما لا يرضى
تعليل وكثرة اشارة الى ان المراد بهذا البيان تأكيد المعنى قوله في قوله لا يرضى
والباطل والندم بما هو في الطاعة والمعصية ليكون سحبا بقوله وما لا يرضى من
الذين عمل الظالم على من يتفق باطل ويندري حقيقته ومن لا يرضى بالندم ويمنع التفتق
فصل الاضمار عن غيرهم من الله ويمنعهم من عقابه ذلك ان تفسيره عن يفر في التفسير
من الظلم على نفسه ولا يفتق وذلك لانه لا يرضى لولا العباد والفقير ليس مال الله
وذلك ما ذكره قال المحقق البقاراني فان قلت نعم الاضمار لا يفيد في الباطل
قلت اورد الاضمار لفظا ليس به كميل للندم مع غرضه في الباطل من كل الظالم

بها قلت انما اصاح اليه يجعل من زيادة ذلك ان يجهد في دفعه الى شيئا من اللطائف
 اي في دفعه شيئا من الواجبات غير ان على حذف مصنف نظيره بقاؤه بالشرط واما
 في دفعه لكم بتدبيره في دفعه وكونه بالفقير لا يكفي ايتا والفقير الى الله
 منه فلا بد من تعيين للاخفاء بزيادة الشرط من كونه وكما في الالبداء ولا شك في
 الالبداء والفقير لان نظيره عليه الفقر وبما عن غيره لان يعلم الناس بحال من عطية كماله
 الاخفاء والشرط ايتا والفقير او اصاح على الشخص من حال من عطية الصدقة والسعي في
 عرفه المعروف ولا بد من تعيين الفقر او بالذكري وهو احد مصارف الصدقات من راع
 اعلم والمستفاد من الكشاف ان محل الفقر على المصارف حيث قال وتكون
 ونفسوا بها مصارفا مع الاخفاء وتعمل والله اعلم ان يكون المراد انكم ان تحفوا
 اذا تعلمون ان اخذ الصدقات لا يفيها في المعروف وتكون الفقر في دفعه
 فانما ذكره هنا انباء الفقراء بينهما على ان الاخفاء والغرض ان يجعل في المعروف
 وفي مقام محاذ عدم وصوله غير وكان امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه
 اللاتية جعله انباء الزكوة الاموال الحقيقة لا هي ايتا اي قوله الله كيف قصد
 مرجع الفقيه لا تقدير المتبدل والله لا داعي اليه وكان الاطهر في دفعه الصدقة ولا
 مصاف لان يقال لا اد تواف المعطوف والموصوف عليه في اللاتية
 على انه جمل فعلية مبتدأ اي غير متبنا بالشرط او استباق بالاولاد والمعطوف على
 مجموع الشرط والجزاء وانما جعلها للتا نسب بين المعطوف والمعطوف عليه
 فتمثل ان يكون فعلية معطوفة على ما بعد النفاء وقوله والله اعلم اي بالنظر
 في روعا على محل النفاء وما بعده وجهه ان محل مجموع النفاء وما بعده الختم وان كان
 ما بعده المرفوع لعدم تاثير حروف الشرط فيما بعدا في ترتيبه في اللاتية
 ان يكون تحريفا على التصديق بما سبق لانه يقال من هو جدير بالعمل ولا يخفى

عليه السلام ايتها في النفع والضرر كل من ما يخرج به لا تفعلكم لا ينفع غيركم قال المحقق
اي لا ينفع الاخرى والا فالاستفاد الذي هو من الفقهاء يدرك ذلك اليه لا يفيد
الاستفاد ويجعل الذي كالعدم بالنسبة الى الاخرى في العلم يحصل مما يخص النفع
لم يكن حاجته الى المكلف وما قال المحقق العفارة ان ان الشايد على قصد الاستفاد
هو اللام والمقام فقد وجد الشهادة بضاها غنية عليه انه ينفع يوم التزكية ومن
محت لان اللام ينفع للعرض اي انما ينفع النفع فلا تنفعوا استفعلكم باعطاء
المجتهب ولا تقفوا به على النفع ولا تؤدوه لانه ينفعكم بالافضل منه عليكم باخذ
ومثل نفي في من النفي حرج يحتاج في مظهره ما سابقه الى ما يدل على انهم عطف الله
على الاستفاد بان يحصل الجمل الذي سميت الجزية في معنى الطلب اي العفو ما ينفعكم
في كثير من الشرطية السابقة منبجج انه لا يعطف الله لانه لم يقصد به التاكيد
لصحة بل المقصود الا انها منبجج كثيرة الدليل على صحة المن والاذى يعطفه السابق
من عطفه في الجمل على اذيل وقصم ان الاولى تمسك بانه منبجج على الغير ما يقف
لكن ولا يخفى في مثله والثاني تمسك بانه جمل على الغير ما يفتنون العرض اصنافا
والله ميتة فما يوجد من العرض اصنافا روى اشارة الى توجيه اخر للام وهو ان
عن عدم الاتفاق على الكافر للنفي عن المن والاذى في معنى وما يتفقوا من
ما يتفقوا له سواء انفقتم على الكافر او المسلم فلا تفعلكم اي يتفق به انفسكم ولما
وما يتفقوا من خير سواء كان على الكافر او المسلم يوف اليكم ويرون به خير خرا ووقول
ولما الواجب فلا يجوز من خرا على الكافر مطلقا على ما ذهب غير ابي حنيفة ومحمد بن
جعفر حنيفة للفظ الى الذي وما يدل على انه في التطوع وان الصدقة الواجب كان
يعرضها ما في الصدقة لم يكن مرتقا اليهم في دفع النبوة اصله وقوله وانتم لا تعلمون
فوايد تفعلكم او ما يخلق مما لا يقصده نفسه التوفيق له متعلق بخروج اي اعمدا

من باب ضرب وهو القصد منه الخطا وما في الصياح ومن نقد من نقدناكم نقضاً
يخرج الى تنزيل يا عدوهم منزهة لعدم وكان المراد ببيان الاحتياج في دفع العشرة الى العشرة
في سواله او معرفة حاله سائر بل كفي السقط بقوله من سائر من سائرهم الخاضع كالمعنى
من السقط فلا يستحقون نقضهم ويحكمون بان المصلحة لهم للسؤال قوله والمخبر انهم لا يكونون
لان سؤلوا من ضرورة لم يلجوا الى اجمل اللطاف وهو معنى اللطاف منصفوا بالسؤال
ان يقولوا مطلق الحق اي يتركوا بالسؤال الخافوا من المؤمنين في الركن قوله وقبل موتي
على من كثر لا احب اي طريق واضح لا يعتدي بمنازعة اي بعلامته فان المقصود
في الاعتذار اشياء قال الحق العباد اني هذا انما كسبنا اذ كان قبله الحق لا ارا قاله غالباً
في العقيدة طرأ الحق المطلق كما ان النبي للزم الطريق غالباً اما نحن فيه فليس كذلك
اللطاف لانه لكم السؤلوا غالباً قوله اي يعيرون الاوقات للاحوال بالظن والظن المراد
انهم لا يعيرون اتفاق حبيب وكلما وجدوا من هذا ليل الحلال او نهاراً ينفقون وكذا مراد
انهم عدم اطلاع الناس على الاتفاق عن نشرهم من الرياء وكذا عطية الله لهم في الاتون
لربا بل يعيرون بفرقة اتفاق قوله وقيل في عكسهم لمدحهم وبالحلم المراد بالدين ينفقون
على وراد بلوا الخليل في سبيل الله قوله اي ومنهم الذين الظاهر منهم الذين طفقوا
كم نفقة التفات والظاهر تقدير منكم ولقد يذكرون ايها الحسن جدا وفيه تكلف لسانه
التمهة التوجيه الاولى بعبارة بعده تنبئك لم يتجاوز الوقف لانتارة التي لا تروى اليه
في الاصلين ولما ذكر لكل لانه اعظم منافع المال ولانه اعظم ما يظهر منه الضرر من
استعمال الحرام هو لكل الذي يعيرون العبد قوله وهو زيادة في الاجل بحسب ان مراد
الاجل من زيادة بعض على المشتري من الاجل فان الاجل يعنى للقبيل بل شئ في قوله
اللائف بعد ان يشهدوا بالوجه منظارا للفظ على طيق المعنى في كون كل منهما مشتملا
على زيادة غير مستحق فانه لفظ الزيادة بمثابة كايوخذ المعنى الزيادة بمثابة البيع

ونحن نقول الكتابة بالرواد والالف لان اللفظ يعني منها وانما يكتب الصلوة والركوة
 بها لئلا يكون في منظره لالتباس بالجمع قوله وهو لا يدعي ما نزعون الا الشيطان كخط
 الانسان سواء زعمنا لالاظهار الحق لانه لا نكره المنع من بل لان كون المصروع مفسوخا
 باطل بل هو من النص سبب جرحه في علم قوله اذا لغوا من قورم من غير القيام بالقيام
 عن القور ويمكن ان يكون المراد القيام من مجلس الكل ويكون الكل كتابة عن سيرة تأثر الكل
 الرواد يكون الخط عبارة عن الخط في افعال القلب وعن اضطراب الباطن في الامور
 خروجه قوله من المرح جعل متعلقا يتقو مون بخالف ما نقرر في محله ان ما قبل الا لا
 فيما بعده من غير مستثنى حتى يجعلون فيما حربت الا يند في الدار قوله في الدار متعلقا بغير
 يجعلون التقدير حربت في الدار في جواب من سال عن موضع العزيب قوله اي ذلك
 انهم يطهروا الرواد بالبيع في سلكه اعدا يره ينبر ما به جعل الكلام من التشابه لا من التشبيه
 الحكم بالتشابه فالاول ان يقال بسبب انهم شقوا الرواد بالبيع كما قال صاحب الكشاف
 ويمكن ان يوجب الكلام بما يقع من جعل التشبيه مخلوبا فيكون المعنى فذلك انهم جعلوا
 البيع لكونه مثل الرواد في النفع فالرواد الذي ابيع وانفع اولى بالجل وكذا ما في
 ما يعكس في مقابلة النص انما يتم لو يلغى النص قبل نفي الالية من غير قصد اذا
 انما في النص ليس بخير ولكن ان نقول المراد بذلك الكلام الرواد اي الكلام الرواد
 لهذا القياس جعل البيع وحرم الرواد فلا يكمل لهم التمسك بقيا سهم بعد خروج النص
 وهذا لم يواخذه بل سقط قوله على راي سميويه اذا انظر في غير معتد على ما
 هذا على راي سميويه وغيره مما سوى الاخفش واما على ما ذهب سميويه فاحتمل فلا عمل
 الا اذا كان الظرف معتدا على احد الاشياء المستقرة من المبتدأ والمفعول
 في الحال والمفعول ويكون المبتدأ وحدها وان لم يكن حدثا فلا ينفع الا اذا
 على الموصول والا فخشي لا مشترط شيئا فالمستطاع فلا يغيره فمن جازي موعظ من

الا اعتاد

فمن بلغه وخط اشار شديد بل الوعظ بما الوعد به لئلا ينسى ولم يجهان ظاهر لان لم يتصور
ان يكون الوعد غير حقيقي والفضل بين الفعل وفاعله قوله وانما الى الله كما نرى عن اسيار
ان كان من يتولى الوعد وصديق النبي لا يخفى لهذا الشرط والحكم بان من انبى السبب كما
المواظفة فلم يفسد ولم يرد الى الله قوله الا لان يقال من جاز الوعد كقول ان يكون
يسير خوفا من مواظفه الاسلام كما اشار به بل التقاق على ان يكون كذلك كقول ان
كان مصدره كقول ان مصدره لا شرطية وتقرير الكلام عليه ولا خفاء في قوله وانما الى
الله من تعظيم جوابه فهو قوله تعالى وعشيمهم من اليم عشيمهم قوله ومن عاد الى تحصيل
اذا الكلام فيه قبل بدليل قوله كل كفار انتم وانما جعل الكلام على العود الى التحصيل فقا
لا ذكره لكثرت من ان يزداد دليل على تعقيد اللغ في النار قال الحق تعالى
كولم الا شتماء عبادة عن الله تعالى وعن الفعل ما ان يكون العود الى الاعتقاد
تجمل معقول الانتهاء الفعل بان السبع مثل المولى في حكم لم يقل لكن عاد الى امر المولى ولم
يتعرض له لانه معلوم من قاعده ما حرم من مؤان يصح له كتاب ولا تعذر في الشرع والقد
يعتد به بان يتبادر بغيره فاذن من قوله الحق التقدير اني انه لا يستعصى تركه حكم الفعل مع
الزاعم وانتم وحمل بيان حكم الفعل انتم لان من الخلود في النار للفعل يعلم الخلود في النار
تتملكه دون العكس قوله ايضا عاف قواها وتبارك فيما اخرجهت منه جعل تعافف بالعلم
والبركة التي حصلت منه بمنزلة الزيادة فيه قوله وكل كفار نفي محبة الكل باعتبار نفي المحبة
من مقتضية ان يحصل البعض بمرح او لا مشترك للفظه ولا ادل ان نفي المحبة
في اعادة السخط فالمعنى والله لا يخطو كان كفار انتم قوله عند العمل بكسر العين في قول
قوله اي فاعلموا اي يوجب قراءة الحسن فاقولوا قوله قال يقبض اليدي لنا من قبيل
غلامى لكم قوله وقرى لهما مضامين حديث النار جواب عما قال الله فخشى الله فمما نزل
لم يوجب معقل بالضم المكرم ومعنى قوله كفولم واخبركم من الامر الذي وعدوا ولم

اللهم

هذا الخليفة منزه البدين والجزء لا ما قبل بان الخليفة استخ فتيقده والانه وذل ان الخليفة
 النجاة لطفه كالصديق والديم يقع على الخلق والجمع والجزء ونباء السر اعمد بنا من عمل
 على شئ من نفعه لغيره وبقال اخلصه ما رعه وهو ان يقول شيا ولا يفعله وقد رغب
 التلميذ في عدم الامر كما في اقام العسوة والمعدن بدون الاضافة قوله في قوله من رغب
 على كل ان لا يكون الخليل المستغنى للثاني لا على هذا المنع او في هذه الحال ولا يجوز
 تقدير ان اول الخليفة السببية من الخليل والثاني قوله ما فيه من التوكل الجليل والآخر الخليل
 فيه لا يخرج من رعاية ذلك العلم والا فالمرس لا يكون جابله قوله ان لا يخرج من
 الى ردة ويقيم نوع الى المرحل لانه اذا ذكر المنع في غير من تعود على شئ النفس الى
 تبنوهم كملات ما اذا كان ضمنا فانه ما يفعل عنده من فوايد التعميم كانه قيل او يدغم
 باي دين كان قليل او كثير وقوله ويكون مرجع ضمير ما كمنه ويشير بان لولاه ليعني بلا
 مرجع فالاولى والآخر مرجع ضمير ما كمنه وللأظهر ان يكون قامة و مرجع فالعلم
 قوله معلوم بالايام والاشهر بيان الفايده قيد مسمى وهو تعليم ان جعل ولم يذكر السنين فلهذا
 الاشهر كملات الاشهر فانه لا يتدرج في الايام ومن فوايد الاشارة الى
 الكثرة حفظ اثنين الاصل واثنين الاين لا يجوز لتعين المدين قوله ومن اين عاكس الى
 السلم لا يخرج ان اللفظ اعم والدرج محرم اللفظ وكانه لا يؤمنه في السلف قوله من
 بالسوية قد اشار الى ان قوله بالعدل طرف لغو الكاتب لاذ لا وجه يجعل طرفا مستقرا
 الكاتب كما صرح بالكشف ولم يجعل متعلقا بقوله ليكتبه لانه لو كان المقصود تعيين
 من قبل لا يقتضيه كونه طرفا مستقلا كانه المحقق العتقا وان قوله وهو في الحقيقة للمعنى
 باعتبار كاتبه ان كان في الظاهر لمع الكاتب لان الكلام في المتعدي بغيره ولو صح ان
 عن الامر بالاختيار والكاتب الجليل للكتابة الكاتب العدل لم يردم للاختيار من انما
 الامر بالكتابة من امر الكاتب بهام فعل في قوله بينكم اشارة الى ان لا يستحق اختيار

موقوفين بينهم لانهم جميعا هم عاقل واحد وهو العاقل المجتهد قوله مثل ما علم من كسبه
الرفاق في هذا الوجه قوله علم الله قيدا للكتابة وفي التوجيه الثاني تحرير عليها بقدر كسبه
عقله وهو شجرة ولا يمنع النقص من عقله بل يقبلها باسبغ الله مثل ذلك فليس يكون
وهو عقيدته التي يكون متعلقا بالحق من اللابا من علم الله طام من لم يعلم متين في ان ياتي
قوله ان هذا غير العاقل عن الدماء عنها تاكيد على هذا يكون العاقل هو العاقل لان شارة العاقل
العاقل والمعتد به يتبين ان يكتب عقيدته والكتاب به لا يظن ان كان في كتابه غير الكتاب
لا يعلم قوله والاعمال والاعمال واحد بل الاملا في الاملا اصل ابدل فلما قلنا عقيدته اللام باو في
تبع المصدر في ذلك فصار املا والعقيد الحرف العلة الواحدة بعد الالف بجزء قوله
يخس ولا شك في شيئا ما كلف بالمتن من الحيازة في الحق مع ان الحيازة بزيادة الال
لصا مفعول لانها تم واللا ولي جعل العجز وبقى الى كل من الحلي والكتاب وكذا صغر
ولا يخس وشرح العاقل احتمال ذلك فاعلم فان قلت كيف يتقص من عليه الحق وذلك
انما هو صاحب الحق شيئا قلت ربما يكون مختلفا بخلافها وبما يفر صاحب ولا يعرف صاحب
الذي يلي امره ويعظم مقامه يعني المراد الولي الشرعي قوله واستشهدوا بشهد من لم يقل
واستشهدوا رجلين لان المراد بالاستشهدين من سجدوا الشهادة فلا يكون التركيب من
قيل فعل قتل كما يتبادر قوله او مترجم على عنه وهو بقدره كذا في الكشاف قوله وقال
شجع شهادة الكفار بعضهم على بعض وكانه ليعين والافا الكلام في تدابير المؤمنين وكنه
استفاده الطرح في حمل الرجال على الباطل لان احد معاني الرجل البالغ منهم اي
فليس شهد من المفعول من الاستشهاد فغوى قوة فليست شهدوا رجلا وامرأتين فلا يرد
ما ذكره المحقق العفا الذي انه لا ينافي فيه تقدير هذا الامر اذ لا موجد في الحياطون قوله
لعلم بعد التتم كانه جعل قوله من ترون متعلقا بشهيدين وقوله رجل وامرأتان وح
يرى ان الحق تقديره على رجلين بان يكون النظم واستشهدوا بشهد من ترون هذا مستقلا

يا مارتين حفا بالاحتياط فيها التفتت انما احتياجه من ظاهر التمسك ان معنى كونهما اتم
 مشرقه على عدم رجولين حتى لو وجد لم يسمع شها واما لم يسمع شها واما قوله فكانه قيل اراد
 ان تذكر احد هما الاخرى المراد هو التمسك تعالى لا المستشهد لان حكم اعتبار التمسك
 بالعدد وادعاء الكشما دانه لا يخط بها الى المستشهد بل يستشهد بهذا العدد ومتابعة
 شياخ بكونه استقاده من ملكات فشرح الحق التمسك اني ولك ان يخذل ان يده المنزلة
 على الاستهاد دون فوضه فلا يعطى لارادة قيل انما جعل مقدمة التمسك في موضع ونزل
 منزلة مما عرفت في سبب التمسك حتى صار مقدمة مع كراهتهما مطلوبه للاعتناء
 فذكر ما يرضى لان ما بعد الفاء لا يجرم وهذا كان الجواز معناه ما شئتوا يجوز الفاء وتركه فلا
 لما ذكره الحق التمسك اني لان الفاء في الجواز لتقدير المستشهد وهو معنى غير العصبية او الشهادة و
 لا يخلو عن كلف هذا كلامه قال الحق التمسك اني وما يستحق ان يتفرض له وجه ذكره لفظا
 ولا فقاء في انه ليس من وضع المنظر موضع المعنى لوليت الذكره هي التسمية الا ان جعل
 احدهما انانية في موضع المفعول ولا يجوز تقديم المفعول على الفاعل في موضع الاستعانة
 مع ان يقال فيه كراهة الاخرى فلا بد للعدد من كنهية هذا كلامه وفيه بحث لان انما
 يسمع ان يكون احدهما الاخرى عدولا عنه فهو طلب كنهية للعدد على لانه لا لا لا لا
 لانه لما كان من البين ان انانية سببه ليست هي المذكورة بيقين لان احدهما الثانية
 في موضع المفعول ثم ان كنهية في التكرير ان كان احد الاكثر كنهية ان تذكر احدهما
 ان صلت ان افضل الاخرى لانه لا يحس قيل ذكر احدهما فابدل باحدهما ولم يغير ما قبل
 العلم به لانه كان لم يقدم عليه ان حصل احدهما فاقابل فانه لا يبعد في التماسك
 هذا المقام الذي يجر فيه من هو اعظم اللام ومن دفع التفسير التي نقلها الكاش
 في هذا المقام ان المراد بالتدكير جعل احدهما الاخرى ذكر الا لا لا نقصانها بانهما
 تمام الحق التمسك اني وجهه صفة التمسك اني لم يبق من يدري التفسير ان التدكير بهذا

المنع لا يحسن في مقابل الشيطان وان كانها مما بمنزلة الذكر ليس منجى بذكر احد مما الاخرى و
نحن نقول جعلها في حكم الذكر لازالة نقصان نسبتها فحقس المقابلة وهذا القابل لا يحسن
عليها بمنزلة ذكر احد مما القوية بغيره للاخرى وهذا اذ في محصله لا يحسن عليها بمنزلة ذكر
احد مما القوية بغيره للاخرى وهذا اذ في محصله ان لا يبرز نصيب الشهادة على
تقابل قول في الكشف قال فتارة كان الرجل بطوف في الجوار العظيم في
القوم فلا يتبعه منهم احد فتركت ولم وهو شاهد على قبل التحمل على ما في الكشف
بالوجه الثاني وقد مر في المحصول ايضا والى وهذا انما يصح لو كان الشاهد بمنزلة محمل الشهادة
والظاهر انه مودى الشهادة لانه مقتضى الاشتقاق من شاهد فظان فهو على التو
التيجئة المشارف باسم المصنف الاول من رفا في الاول اكثر ثم هذا الوجه
اول مقام احتج اليه بهذا المقام بل هو كذلك في قوله كاشف وواشدين وفي قوله
ترضون من الشهداء وقد ذكر ما في وجها اخر فتذكر قوله ولا تعلم الاسماء كالقوم
افترس في الاسماء كالقوم بمعنى اللال محمل النظم اوله على الحقيقة لان حيث الحقيقة متقدمة
وحسن الخطاب عن كثرة ما في اللفظ عموم الخطاب ثانيا ~~في~~ ^{السين} ^{الكل} ^{الذي}
يؤمن بمرؤساته ويرج الكشف الثاني وكانه الى عموم الخطاب فافيدوا انما يتبع
كون الكل صفة المتأخر في ما هو من قوله تعالى ولا تقاتلوا الى الصلوة فامروا الى
وقوله عليه الصلوة والسلام لا يقول لمن كسبت كناية عن عدم كسبه ونحن نقول
والله اعلم بالظاهر ان يكون هذا الخطاب الحقيقة الى الكتاب المصحح الشهداء عن الاماء
من الكتاب عن الصامته في كتابتهم وضمنه مع الشهداء وعن الصامته في الاول
الشهادة ثم صغير كان الحق لو كبير اهدا منه على جعل ضمير فاكثيرة التي وقول او
كان الكتاب او شعبا منه على جعل ضمير الكتاب وفي الاول منع من الاستئذان
بالحق وقت ظهور الذي اقرب المديون هذا التفسير اولى بها في الكشف الى الحقيقة

الذي اتفق الغرضان على التسمية لانه لا يشترط في كتابه الكتاب جود الغرضين بل يكفي وجود
 المحرور ولا وجه لقوله ان اجله الا ان يحصل مع قول اشارة الى ان يكتبوه فالاول
 اشارة الى المذكور من الكتابية والاشهاد على اليوم المذكور قوله انقطعت عند الله اي
 الى العدل في علم الله ولا اخل في الوجود المكتوب فيه جميع ما يحفظ الوجود فيكون
 للملكية العدول المشهور قوله فيما مضى من انقطعت وقام على غير القياسين بل انما
 الجمهور عند نيب السبويه اخل من الافعال قياس وقوله او من قاسط مع ذي
 فيكون اشتقاق لا فعل من الجار فهو من قبيل احكك الشائين وهو ايضا على خلاف
 الاول فانه تختلف فيه وقوله مجود مع ان مشتق مما لزم في مشابهة بالجراد في البعد
 مشابه الفعل بزيادة في معنونه وعدم التعريف فيما هو اخل فيه وهو اخل من واو
 موثي بقوله كاحتماله في التجب قوله واقر في ان لا يشكوا ولا احتساب عن موجب
 من اصول الدين قال صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك لم يستأنس
 عن الامر بالكتابية فهو من ملكية كتبكم كاتب العدل الى منها جمل معترضة بين
 في المستثنى منه اي الا انما يعوا بدو ابيهم الصحيح اي الا اي يتابعوا بعبارة
 للكشاف وكانه سقط ان من قلم الناس وجعل صيغة اللان يكون الى التولية
 الجزم منها وكجز غير الشان مما لا يحتاج اليه لانه وان وقع في الكلام ان يعض لكن محتمل
 للذين فثبت الفعل باعتبار كان ليع منه وهو كفاية بالنسبة الى ما ذكره
 على تقدير رفع تجارة كما يحتمل ان يكون بينكم ويكون تدبر وتما صفة تامة لقوله
 تجارة واليوم الا شئ يوم على اشره وارفع وقوله اذا كان يوما اشفا معناه اذا
 كان اليوم لم اشفا وقبل من كونه فاكوا كعب انه ظلم على الاعين من شربحت
 لكونا كعب وقيل ظلم عن كثره مبالغة في هذه المشابهة ونحن نقول كل المراء ظلم من كثره
 انما كثره السوء الغنية بين الغيا والشبهة بالوكا كعب كعبت لباركان عبارة

فقد روي في كتابنا في كتاب قوله والله والنهي في هذه الآية لا يستحب ان يرد
قوله تعالى فكذلك انما عند الله في القوم الشبهة وقوله فليس عليكم جناح يومئذ الوجوب ولا
الخصاص بهذا الاختلاف مالا وامر الله ببقائه في ذلك الآية لا يقتضي انما يقتضي انما يقتضي
اللفظ للفاعل والمفعول وقوله هو بينهما تفسيره في الفاعل او النهي تفسيره في المفعول
تفسيره في الجازم الا ما يرد في التفسير في الكسبية والشبهة مكررا في خلق الكتاب
والله حسن تفسيره من المضارة بطلبها في زيادة اجرة الكتاب على موت الحي وقوله
فعلوا الصواب وما بهتم عن اشارته الى مرجع ضمير فانه مشوق لوجوهين والتعويل للفظ
على مقتضى مطع بعضها على بعض وقد اشار الى دفع عطف الاخبار على الانشاء ^{المحتمل}
الفرقتين المتماثلتين حيث قال والثانية وعدا بغيرها انشاء وعده الثانية تعظيم
فعلها ^{المحتمل} في موضع وتظيم وقوله لاحق بكم اشارته الى ان الطرف مستقر على قوله
وقيل الباء للبعد ^{المحتمل} ويكون المعنى فانه اخراكم عن الطاعة قوله وليس هذا ^{المحتمل}
شروط السفر في الارثان بل لان ايراد الكتاب في الثاني السفر فالمراد على
المراد والكتاب ليس المراد من شأنه ان يكتب بل ان يكتب بالفعل ^{العزم} شتم انتها المعنى او
والدوام ^{المحتمل} في موضع ابن عباس قرأته وقرأه الى كتابا وبل عدم دوران الكتاب شرط في
انما ان لم يجمع مع الكتاب الظاهر انه شرط الوجوب او الاحتمال ^{القبض} قوله والمجهول على اعتبار
فيه في المصحح الارثان فلا ترتب عليه الحكم بحجور اللجباب والقول وقوله غير المكمل
مستثنى عن المجهول لانهم للارتان عنده ^{المحتمل} بحجور اللجباب والقول فظاهر النص من قوله
وصلى البرهان بمقبوضته يدل على انها ديان قبل القبض واشرط قبضها عند
الكتاب ليعلم الوفاق الى بعض الدلائل الى قوله فانه جعل ضمير الجازم كناية عن الدلائل
فان الاول الى الدلائل المدعوى قوله وفيه مبالغة عليه اي في الامر بالدين حيث
جعل الله محله الدلائل المدعوى ما من ذكر الدلائل باجم المومنين ^{المحتمل} بالدين

انه من الالهة في الادب البعير غايته تحذير عن الله الجامع لجميع الصفات ووجه
 به تذكير بان لم ير الله لانه كان مخالفا مع من يري الله وكفر بالترتيب وجرمانا عنها
 وهو خطأ وان كان من عاصم قال الكشاف والزوال لا دعام عامي في الاستدانة
 على انفسهم ويكمل ان يولد كتمان اللبوس الشداقة حصل في بطلانها بالجمع قوله او ما
 قلبه يريد ان قلبه فاعل اثم ولا يشار بقوله او قلبه ما اثم الى انه مبتدأ وخبره اثم قوله او ما
 الى القلب ان الكتمان بقوله فلا طرانه اشارة الى ان اثم الكتمان ينظر في قلبه كناية
 في الخيرة اذا ذنب العبد بحديث في قلبه مكنة سوادا وكلما اذنب اثم بسوء خلقه
 اوله اشارة الى انه نفس قلبه ليقيد لانه كلمة كما ما في الخبر ان صلاح القلب
 صلاح القلب وسواد تابع فسادوه ولم يتبدوا قول ويكثر قوله خلقا وملكاه فشر قوله تعالى
 ما في السموات وما في الارض بان لم يعلم ما فيها كان اشد من اسبته لفسادهم ولما حقه
 بسبب المغفرة ليعني لا يد من اعتبار العزم اذ لا ترتب المغفرة والعتاب على محرم المحذور
 بالبال من غير عزم وللا دل لترتب الى اسبته عليه قوله وهو حجة على من اكر الحساب
 الظاهر عليهم ولان كان لهم ان يقولوا ان المراد بالاسبته ما ترتب عليه من الاحمال
 الى الاعتراض ولا انراهم قوله ومن جرم بغير فاء جعلها بدلا عنه فلا لانه لم نقل النما
 يتعدو عزا وكتعدو الجزر المبتدأ واحد ولا يتعد القول به لولا ان يقال ان نتي
 اعمى كشك جعل للبدل مرددين البعض والاشتمال للترتيب من كون المغفرة
 اعتدائا لبعض الحساب او قرعهم وانظروا لهما في قوله بيا بدل بعض لو كان
 بلا توقف وبدل اشتمال لو كان نزولا ضعيف كذا قلنا الحق والاعتقاد اني في
 كونه بدل بعض نظر لانه ما في رجل زيد فان زيدا بدل الكل اذ بدل الالاف من الالاف
 ليس بدل البعض كما يقال جاءني يا خوك زيد وخيمه ناجي الخطيب علم النار والبراق
 في جعل الخطيب ناجيا فليس للنار كما ان في تذكير النخيل فليس في الخطيب علم النار

[illegible]

لم يأت في الرواية فلم ينسب حتى كثر الجمع الموقوف بالذم الكسب احتياجه في شرطه على التعليل
 كونه من هذا القول ان قوله الكتاب كثر من الكسب قد يعنون بالفرق يكون ان مع النظم
 تعبير القول بان يكون للفرق خبر كل ويكون المستقيم مع الغير هو الله تعالى مع المؤمنين ويكون
 فيه مع لم بان عدم تفرق موافق لما في علم الله وهذا التوضيح مع النقطة ذكره مع ما من
 تكلف موافقة القول في الاستغناء عن التقدير واما في معنى الجمع لوقوعه في سياق النفي
 قال الحق سبحانه في هذا ومن الذي لم اعم يستوي فيه الامور الخفية والجمع والمراد بهذا الجمع
 والمراد في الفرق بالتقدير والتكثير في اليمان قوله سمعنا اجابنا هذا هو المعنى العربي لما
 اجتماع ولا يجمع الخ على من قوله وافعلنا الملك معناه القبول عين طوع ولا ما يجمع ذلك
 ان يجعل غيرك معقول اطعنا الى اطعنا موجبات غير ذلك في الجمع بعد المرتبة
 عطفت اخبار على الاشياء ذلك ان لا يقدركم البداية فيكون قوله والملك مع غير عطفا
 عليه وهو اقرب منهم بالبعد لذلك ان يجعل في معنى اياك لتعين قتال لا تكلف اليد
 نقف الاوسم لم يعطف على ما سبق لعدم الجامع باعتبار السند والسندانية فكانت جعلت
 خبر القول ويكون كناية الاقوال المتفرقة الغير المعطوف بعضها على بعض المؤمنين يكون
 مع ما لم ياتهم شاكر من الله في تحليف حيث يوردونه بان لم يخرج عن وسعهم وبانهم يرون بان
 الله لا ينتفع بعلمهم الخ بل يولم ولا يتضرر بعلمهم التذليل وهو عليهم وقصر التكليف في
 الوصف المفسر بالقدرة وعلى ما لم يزلهم في المفسر ما دعوا من الطاعة وما فيه
 سر لا يصح اللابا المستترة الى هذه الامة اذ قد كان في الامم السابقة الامر ولا غلغل
 لهذا قال قوله تعالى يريد الله بكم اليسر على هذا التفسير الدليل عدم وقوع التكليف في الحال
 لا يصح مع الاما قبل بتقدير التفسير الدليل في هذه الامة انه يحرم على الانسان التكليف
 اليسر وسواء وجب عليها حفظ نفسها عن الهلاك وكيف لا تحم كل قوة واجتهاد
 ان لا تصنع وتعرف له لا خلقت له قوله لما راجع الى العيسى التي علمت بالحق

لا للتقدير ان مقولتين كما في قوله ولا تخلفا وانما هي كقولنا الشئ على شئته على الشئ
وقطع موضع التي مستندة في الكشاف من الجار والنجيب غير ذلك وقال الحق في القياس اني
تفسير الجمل كالمعنى والفرد وهو يدل على جوار التكليف باللايطاق وربما يدل بالمراد
لا طاقه انما المعنى حيث كانت المطلقة والناويل لا ينفي بالدليل على انه مرادف انج كل
تكرير لقوله ولا تخلف علينا امر كما جعلت على الذين من قبلنا للادان محل هذا القول على نزل
عليهم من الليل كما اشار اليه قوله او اصابهم من الشدايد والجن قوله وكرهوا انما
يجل على محو الانسب ليللا يكون تكرار قوله والمراد به عامة الكفرة من المسلمين
بالمراد ان لا يقضه لفظ القوم على سبيل التعليب قوله روى انه عليه السلام دعاهما
الدرجات قبل ان تغلق بعينه المتكلم وفي الكشاف وقيل ان عند كل كلمة قد فعلت
اسقط لعدم ثبوت روايته عنده قوله من كوز الجنة تمثيل لما فيها من كثرة الجوار
الرحمن بقية كناية عن اثباتها وعدم جواز تحميمها بالنسخ والتي مستندة كناية عن عدم
الالتجديد وقوله وكفناه اي من قيام الدليل ومن كل لعمري العسلاط الحقة او المردية
شعبا البقرة ولا اشتغالها مع اعظم اصول الدين وفروعه ومنع عدم استقامة الشجرة
على قبل انهم مع هذا فتمت لا ياتي بهم علم او التاويل في معنى بها والعمل بها وفيه اشارة
الى انه لا بد من الالتماس الى المسند طلب توفيقه في حفظه وتفهيمه وعلى ما يقول ان
يستطيع الشجرة ان يغلبها او شجر المتوسل بها والمبلغ تبلا وبقها اللهم كما وقفنا لئلا
يتم وثبت ما اهتمنا ونفتا لشرك بالعمل بها والاطلاع على بطوننا وزيارتنا التي
لتبقي مع كالكب واجل زفر لنا شفعا مشفعا وصل على من لم يزل اليك
دارسنا اينما خطاك ومعالم وصيخ القايرين بقرابك قوله انما في الميم في الشهر آخر
عن المذكور من قراءة ابن بكر عن عاصم ولما كان حقها موقف عليهم السلام اسما
استلقت على سبيل الوقف فخذ تقديره لا يمكن الوقف لانها منقطعة لا لها غير

قالوا

كما هو قورح من جهة الخط اسم السورة مستقيل على اصلها فمكوناتها وفقه سواها كانت حروف المعجمة
 و اسم السورة لا يبانة ولذا تقصر في التلخيص التلخيص الساكنين لكن هذا الوقت ليس بالوقت
 من حركة الى ساكن اذ لم يكن في الملاحة حركة اصل بل وقعت عن اصل غير ماضى ثم فان الميم
 في حكم الوقف وان كان مع الحركة مثلا طبع بها بل ذكر للبدل انما هو كل فليس المقام ساكن
 سقوط بجزء الوصل فهو محذوف منى لا سقطا بالكلية وشبه بقوله واحد اثنتان
 لانه فيه ليس للبع لا لا يحتمل ان يكون تحريك الحال للالتقاء الساكنين وقوله للالتقاء الساكنين
 يريد المندسب من انه فتح الميم للالتقاء الساكنين وما ذكره من المندسب بالفتح
 وبه كما ضعف قراءة كسر الميم لقوله على تويم التحريك بالبقاء الساكنين فان قلت نفي كسر الميم لا
 للقاء الساكنين بما ذكر من الدليل سلم كذا نقول حرك للقاء ثلث ساكنين فانه محذوف انكلم
 قلت دفع ذلك بان التحريك في واحد اثنتان حل على ان ذلك ليس للالتقاء وبيان التلخيص وتلخيص
 ايضا في الوقت بغير كافي اقيم تصغيرهم ويدق تصغيرهم قوله بالحق بالعدل لم يجد في كتب اللغة
 معنى العدل والمحقق وصفه بالالتباس بالصدق باعتبار افعاله وهو الاختيار وكن
 يحل باعتبار جميع افعاله اذا شابهت مستلزمة للاختيار فان كل امر مستلزم للحكم بحسب شي في كذا
 ان يحل التماسا بالصدق التماسا بالصدق في كل كلمة من عند الله ويكون الحق بالحق
 الحق الحق الثابت الصافي اي منزل عليك الكتاب مع الحق والتمسار بقوله ميتا خروفا ما قوله
 بعد قوله الى بعد اختيار التميز بينهما والافترال فيما بعد اللان للامر الى خفض الجمله بل لا فرق
 فالعدل الى الافترال للانه لا تمزيل فيه فيكون جمله قوله واشتقاقا من النورى الى النورى فخرج
 النار من النار وسمى بها اللان هذا الكتاب يخرج به ما سوا العالم المملو بالظلام والكفر والعمل الولد
 والولد والولد ومنه تولد النجاة والمعرفة وهو الحق الى قربته تعالى وفي قوله تعالى وفي قوله
 وزينها اعظم واعقل لانه للادلة على ما بعد الاستحقاق وكونه لا يجيل على افضيل
 بعد اللان الجمله لا تقدم في كلام العرب المندسب لعل تورته فزرت كسيرة فم ما قيل

البار وقيل بوزن كاقيل في توصية لقصة وفي القاموس الجليل ويقع ويثبت كمن يتسبى بالعموم
 ان قلنا انا متقبلون مما صنفه المفعول من قولهم تقدير اي اقلته عبدا والمراد مكلفون من الناس
 مستغرقين في تقديره ومنه في العهد على تقديره فيلزم الاستغراق على كل تقدير اذ لا خلاف في ان
 الكتابين اخبر عن محمد صلى الله عليه وسلم فما يهدي للناس جميعا وان واصل الكتابين لم يخ
 بكتبا بل نحن متقبلون بهما قوله يريد جنس الكتب لا يستبين ان المعروف باللام والاشارة في قوله
 ليعلم فابره يعلم ذلك ولا غدا ليعلم الذكر ما عدل وقوله وكانت قال وانزل ما يفرق بين
 وكانت قال وانزل جميع ما يفرق به ويحتمل ان يراد وكانت قال وانزل ما في ما يفرق به وقوله
 المقصود بالذكر هو الباقي ولما اعاد ذكر التلاوة المذكورة تعليلها ودعا بالافارقة وانما اعا
 قوله وانزل بعد المعطوف عن المعطوف عليه بل لانه لو قال وانزل ما لا يتسلسل بالعطف على
 مفعولا وقيل للاشارة الى ان القرآن انزل وانزل ما ارادة الزبور شوقا
 لوصف الفرقان مع انه ليس الاموا غطة ولا امتان فكونه فارقا حتى يخلص
 على الاحكام ويدفع ان وصف بالفرقان تحقا والوصف في اختلاف التلاوة فانها لا يجوز
 فيها مستقيمة عن البيان وفي هذا الرفع ان التفسير عن الشيء بالوصف يقتضي ضرورة
 والحقا يقتضي اثبات الوصف دون التسمية فانه يتوقف على كونه واضحا لثبوت
 تصنيف الزبور كونه اي للناس اشعار بالانه ليس في مرتبة الكتب المتقدمة في البداية فحتم
 يكون الفرقان اعادة الكتب المتقدمة لوصفها بالافارقة وما في نظرها قوله لم غدا شديدا
 المحط للاستفاضة من اقليم الطرف الوصف كمال الشدة والافارقة ليدل على ان المقام في قوله
 كفرهم لشارة الى بعض السبب لرفع الشرط وقصد السببية ذلك فكون الفاء لان الفاء غير اللام
 وقيل من جهة صحة دخل الفاء في خبر السبب لا المتضمن في الشرط ولا ينبغي قوله سبب كفرهم لانه يتبادر
 منه ان قصد السببية له فوافي مقام اي ما كلف غيرهما فيه لاني تركه ولا في فعله مستقيم انشاء
 ويعفو انشاء وانفسه بالفتح والكسر وجامع الفتح كثر الفا كذا في القاموس ليس في كلامه

وجزيا ايمانا وكذا الظاهر او كذا قول الله المقتضود بالذكر ما اقرت فيها ولان ما في على
 حاله لا ياتي في المطالع في علمه تعالى بشي من عدم خفا ولا في علمه كثر فذكر الارض ليعلم
 في صوركم انفسه فذلك المنع من مقتضيات تفصيل على ما تقدم من الكشف حيث قال كقولك
 شئت الا اذا جعلت انفسه اي اصلا وانفسه فلا يشك في مقتضيات قوله ما في خفا من
 الاحتمال في ذلكشاف من الاحتمال قال الحق سبحانه والى هذا ما سبب ما في اصول الفقه
 من ان الحكم المتقحم المعنى والمتشابه بخلافه لان الالباح ان ينظر عند العقل ان
 لا لا غير وهذا غير الحكم فالمتشابه على الوجه المذكور في الاصول المنهية هذا وفيه تفصيل
 اكتشاف في انه لا يراعى منه وجوابه انه تابع لما يدل عليه ظاهر النظم في الاصل في سنان
 تفسير قوله او كما ان الكل بمنزلة اية واحدة لا يخفى انه على كل من التوجهين جليلين ام
 ان بعض من باقي الكتاب لان كل واحد ليست ام لكل والاولى ان يقال
 كلام واحدة لان الباقي يرجع الى الجميع لا الى حيل واحدة ولا محتملات هذا حاصل
 تشابه اللغات واما معنونه تشابه للعلم المتعدد فكانه لريد تشابه المعاني في
 الدلالة وهو وصف الدلالة بوصف محتملة قوله ليظهر منها فضل العلماء وفضل على التوابع
 بعضهم على بعض ويزداد جوصهم ليطور هذا الفضل على ان عمدوا في تدبره لان الانسان
 يحصل على الخرص في التمر من انباء وجنسه الشرف فساوا بها الى بالعلوم التي توقفت
 عليها الاستنباط وبقاها في التراجع في استخراج ما بينهما والتوفيق بينهما وبين الحكام
 على الدورات في استقامة النظر والسر سوي في اعماله في عوامه المقاصد فلا
 يحرمون المرتبة العليا في معرفة احد التي هي اصل المقاصد وتقريره هذا يرى على
 يتم على الكشاف حيث قال لو لم يكن متشابهات القرائن لعطل الطريق الذي
 لا يتوصل الى معرفة الله وتوحيد الله بل يفتح طريق النظر فانه ينجح عليه ان يبين الله
 من النظر بل يفتقر في فهم المعاني لا يفتقر تعليمه انفسه للاحتياج الى النظر في

المقارنة محذرة فتم معانية في الدلالة ولم تجعل القاضى في المشتبه بعدم تقطيل النظر
 بل تعرية النظر بكثرة اعماله والافعال فيه قوله ولا يلزم منه معرفة لان القياس
 يعرف كون القياس ان يعرف منى على ان المراد من افضل فهو اذا لم يعين المقصود
 فذكره فان لم يكن المراد هو ذلك فكيف يكون القياس تعريفه لان يقال كون المراد
 المقصود ايضا هو القياس فاذا لم يقصد فقد عدل عن القياس كالمقصد والمقصود
 المقصود من التعريف ولا ينبغي ان يقال لا يلزم على كونه مقصودا عن التعريف تعريف
 بالذي النظر من كونه مقصودا عن التعريف كون المراد من المقصود الجواب الجواب
 التخصيص للمشاكل ودفعه بالمعقول عن المعروف باللام لان تقول انه مقصود على
 القطن ولم ير صوابا بعد ذلك من الاضافة لان الاضافة بها في حكم عدم اللام
 فكيف يعقل بعدم الاضافة لان مشترك بين اللام واللام فانه يلزم للمعقول
 ان يستلزم التثنية او البناء او مضاف بعده الى مثل المضافات في كل
 ذلك منصرف في اخره يمكن ان يضاف على عدم الفرق بين المضاف والمضاف اليه
 قوله فاما الذين في قولهم ربح فيه شارة الى فائدة انزال التشابه وهو استبعاد الفرق
 وتثنية الراغبين كما قال يدي من تشاؤ ويقتل من ساء ولو فسر المخرج بالجهل كما
 استشهد بقوله والراغبون في العلم كما لم يبدع قيل هم يدي حيث او لو اخرج
 بكرة فقاو بين مجر وقيل وقد يخرجون حيث جعلوا كلمة الله وروح منه على اسم الله
 في الكشف وهو اصل المصباح فانتشار بقوله كما يستلزم الى ان الوشوق للمعقول
 فكيف انتم للمبتدع قوله ومنا فتم الحكم بالمشابهة او بالمشابهة لانه لو كان
 كما كان جبرها ولم يحتمل ان يكون الداعي كما جعل الداعي او لا اليقين كما قيل
 بان جعل التشابه والفتنة فالتبعية بعض الافعال والتباعد بين فليس بعضه من
 ومنا فتم الثاني بالجهل لانه مقصودنا به بيشع فابرة ونازلة جاذبة بالشمع

تبيينه هو ان يبين كل ما هو قديم في العلم من حيث العلم من اعتدائه
ان لم معنى يمكن القول انه ان كان في العلم محتمل ان يرد بالعلم الايمان الذي
الايمان ووجهه خفاص الراسخين في الايمان بتأويل الحق انهم لا يوافقون
الاستعداد في المتغير من الايمان بالعلم في الحوادث في الجملة مستنبط
الاسان تقدير سوال الغيبة المستتات كالاخفى وان المراد بالكتب
مستبعدة عن متعلق ما قبله كما في الاحتمالين الاولين لقول موضح الى وجه
المعطف من المتشابه ووجه المعطوف اليه كل ما ذكره من قول كل من المتشابه
في الكتاب ووجه الظاهر ان المعطوف هو اليه اجزاء الكتاب في كل جزء
منه والتمسك بجملة جملة مستاندة عليه انه يلزم ان يعيد ما قبله من الراسخين في العلم
او كل من متشابه ليس كذلك لانه منه ما استأثر الله بعلمه وما ذكره الحق المتقاربان
من وجه من ان العقل امانة كل من عند الله لا يخص الراسخين في العلم بل هم
الجميع مما يجب منه لانه لا يلزم على كل تقدير لان ضمير يقولون راجع اليهم ووجه
تخصيصه بالراسخين فالعلم الدلالة على كمال مقابله ومعرفة الاختصاصه وفي
مخرج الحق من ارجاء من الطرفين ولم يرد في الراسخين الظاهر انه علم عطف
يقولون وان الراسخين في العلم يقولون ويقل ان يكون يقول الراسخين من انهم لم
يقل كل من عند الله عطف على يقولون اذا يعلم تأويل معناه من الغاطم اولى
الكتاب بالحكم بان تنقيد والمنعوم ولا تجعلونه تأييدا للمتشابه بالمشابه الذي لنا
العلم به وان تجعلوه تأييدا للحكم وبما لا طريق لنا الى معرفته ان تجعلوه اقبالا
لا يكونوا حوله ولا يقول في شأنه الايمان من عند الله قولا ووجه القول الله
ما قبلها من حيث انها في تقرير المرح بالعلم الاظهر ان في تقرير المرح كيف
تقرير انزل الكتاب برفع الراسخين بالعلم ووجه الراسخين بالعلم

بمعنى ثباته ويصل به ثباته لا يخفى ان ما ذكر من الاتصال فلا بد من متصل من وجه حتى يتم
الاتصال فالوجه انه متصل بوجهه كمال القدرة والحكمة وموكلته قوله ربنا لا تزعج قلوبنا
لما من كلام الراسخين او تعليم ملة من تعالي عند البلوغ الى المشابهة بتقدير الامر
قولوا في مقام التفكير في المشابهة فالوجه الاخر قولنا عن الطريق المستقيم في فهم ما
الحق من المشابهة بعد اذ هو علينا بانزال كتابك واجلنا من المتدين به الامم والصلوات
لنا من ذلك احسن ما اردت به من كلامك انك انت المولى بكثرة الرتبة فلا يعلم
موتنا بقدر ما على موثقة كلامك من غير موثقة معناه واسمع اذن قوله تعالى
وسمعت اذ ان روضنا لفظنا شتمك اليك لما فتننا ما وعظمت من ذلك
الناس لحساب يوم لا ريب فيه التي وجود ذلك اليوم فهو ضعف لعدم الارباب فيه في
الحكم فهو تأكيد الحكم وان الله لا يخلق الميعاد تأكيد بعد تأكيد وما اوحى الناس الى
التأكيد في سنتان يوم النشأة في تكرار اعتقاده الجمع في هذا اليوم منظم لطف الله
لانه ايمان صل سعي البتة فيه وهو لا يجد في التمر بل اكثر تكرار منه واستعماله
وهم من المعتزل في انه لغير التوفيق بالقرآن والاي لم يخلق الميعاد بالعقوبة واجيب
وعيد العناق ومشروط بعد العفو لدلائل مفصلة كما هو مشروط بعد التوبة وقال
تبارك وتعالى فانهم يعتقدون محو الذنب بالتوبة ويشكرون محوه بالعفو على ما
البدلية ومعنى نفي عنهم تجزئ عنهم وما حصل لا يكفهم بدل الرحمة والطاعة فشا معقول
لانه في مقتضى شي من الاعناء فتوهم النفي العيني من الاعناء فتوهم نفي غيره بطريق
الاولى لكن لو جعل التقديم من عذابه فهو معقول به وقويده ان اعني عنه في من دفع
فان يدبر الرفق الى الابد عنهم شي من عذابه تعالى وكيف يدفاهما مقتضيان
ولم يخف اهل وقودا او مبالغ في مناسبتهم بالنار حتى كانوا نفس القود او
مرفوع المحل وتقدمه دأب هو لا ذكر ابراهيم في الكفر والعدا الى ابتداء اللام

من قديم الجبل السابقة ولا على تركه ولم والعذاب لان الاستئناف حجاب الخصال
عن النبي لم يثبت علم لا انما عنهم او كونهم وقود النار وليس الجانب الا ان
في الكفر لان شاكهم في العذاب كانهم اراوا بالعذاب استحقاقه فترى كل شركي كمن يشكون
يوم يذراى تلك العلوم الوعده هي مغلوقة المستكرين يوم يدرى هذا بحسب يكون
فكان كل خطاياهم بعد ذلك يستقيم كذا ذكر المحقق النفاذاني وفي الوجوب لغيره لكونه ان
يكون داخل في عقول الامم لانه غير من المستقبل بل فقط الماضي للمحقق وقوله قوله في
منقاع في القاموس بفتح القاف وثقلت القول مشعب من اليهود كما في المدينة وفي
الكشاف وقيل هم اليهودي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قالوا ايزا والقد
الامى الذي بشرنا به موسى وصموئيل اتمامه فقال بعضهم لا تقبلوا حتى تنظر الى دفعه
اخرى فلا كان يوم اشد شكوا وقيل جمعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد دفعه بدر الى
اخر العقيد وقال المحقق النفاذاني ومعناه على النقص الاول لا شكوا يا بعض
اليهود فاني لمن علمت اليوم مستعملون انهم غذا كخسرون الى جحيم وعلى الثانية
مستعملون منا كما علمت قرش والعل على التوجيه الاول ايضا هذه الالاده في
بان المراد كونهم مغلوبا كما التوريش التوريش او المتبا در في التوجيه الاول انهم
لمن قلبوا عليه ولا طرد الله علم ان المراد بمغلوبتهم في احدى من حشرهم الى جحيم
الخطاب تعجيبا لليهود وقيل للمؤمنين وقيل تكلف في ذلك انه في الخطاب عام
ولان قريبه القليل تسماة خمسين ولم وذلك كان بعد ما قبلهم في اعيانهم فلا يرد
انما في ما في سورة الانفال وقوله قل لا توتهم قد اعلم في الكشاف كان في نظرنا
وفي نسخة التفسير بالفاء وبالملاقات محقق النفاذاني بالقاموس معا وشبهه بالحق الطر
فالم يريد به الاحتمال ولم ترجع على احتمال جعل الضمير من المؤمنين لقراءة نافع ولتقريب
نايه الكشاف للقرآن نافع انما تريد لتبين كون الخطاب لشركي كمن هو انما ينبغي

خطابكم لم يكن كما عينة الكتاب وقد خالف حيث كان هذا الخطاب محتملا ولم يقرى بهما
 على البناء للمفعول الى يومئذ لم يجعل الينا للمفعول معنى الظن كما هو اسبغ في الاراد
 لانه ناهى عن العين والسمع والسمع وحصل ما في معنى الظن معنى اليقين لانه
 في القول استعمال الظن بمعنى اليقين قوله رويته ظاهره معاينة متفهم فقولنا انما هو
 لا يبعد الجواب فالوجه ان رويته بين مبالغ في علمهم يكون نسيم خلم وشبهه بهذا العلم
 يرويه العين قوله سما ويا سموات ما انتم وانا وحقا به لعل وحصل لطلاق
 على المشبهات لم يتجه على انها لك فيها حتى صارت عين شهادتهم كما في قوله
 حيث لم يثبت جعل حب الخير عين الحب لكالم محبوبية والاسن ما ذكره صاحب الكتاب
 اطلق عليها السموات ما انتم في التغير عنها لان السموات علم في الحقيقة او العلم
 تمام التغير عنها والترتيب فيها عند الله ونحن نقول بالبحر في كونها مشبهه به
 بكيفية نفسها والقطر من ما عند الله تعالى ولا يخفى ان المقصود التغير من جهة
 بناء على زينة المحمودة الباطنة فالظاهر من السموات زينة قوس اخرى حيث جعل
 السموات عين الحب كقوله احبب حبيل الخزل قوله بهذا القول اشبهنا سيرة وقيل
 بناء على عدم تميز كسنا والعياض الى الله تعالى كما هو من عبد المعترف ونسب الكتاب الى
 الحسن ونحن نقول الظاهر ان من قيل لقد منى بلوك حتى اخلا فقام بهما بل قدوم
 لم مقدم للمباينة والمراد ان السموات زينت في اعينهم لنقصانهم ولا زينة لاني
 الحقيقة من غير ان يكون لزمين الاله انه اثبت لم زين مبالغ في الزينة وتزك
 الزينة منزهة انما من قوله والمقطرة ما حوره منه للتاكيد كما يقال ليل ليل وشوشاخ
 والمشتهر والمشتهر في ذلك اسم الفاعل والكتابات عنهم وحصل احدا من المفعول صحيحا
 المظهر قال المحقق التفتازاني في التامه الخلق قال اجمع المظهر القائل من كل
 شئ في حادثة فوايع الجمال ولم يبين اتفاق ذلك وكان من المصنوع في اسبغ الاله

قسام كثيرة اومن السموات لاشياء كان علم في الحسن قوله ولا يوم علاشوه وادفعه وقوله كان
وما اشياء معناه ان كان اليوم وما اشياء وقيل من كونه ذاك الكتاب علم على الالعين من
تري الكواكب وقيل من علم عن كثره عباد الطوب بهذه المشايخ ونحن نقول كان المراد علم
كثرة الغبار يشهد بالكواكب كسيت يشاركان فداو النفع فوق اوسنا وقوله وسنا فدا
وهنا كواكب قوله ولا واما التي في هذه الالاية للاختصاص باليد قوله تعالى ذلك تسط عند الله
للمشاهدة وقوله فليس عليكم جناح ليديكم اليدين والاختصاص بهذا الاختلاف بالاداء
التي الساقية بل لذلك لا يترتب على البيان اي المعنى للفاعل والمفعول لكن وقوله وهو
تفسير بناء الفاعل وقوله او الذي نفسها بناء المفعول لكن تفسير مرز بها ترك الالاجابة والتركيب
والتعريف في الكيفية والشهادة كتراما تعلق بالكاتب والحسن ان تفسر بهما عن المعنا
ما يريد على اجرة الكناية على موبة المحرر وقوله فان تفعلوا الا فدا وما بهتم عنه اشارته الى ربح
صغير فانه شوق لوجدين وقوله والقوا لعدو معطوفه حمل معترضة لبطوخه لبعضها على بعض
الاشياء حيث قال والثانية وعدا بانعام فخلها الشاء وعدوا الشاء تعظيم لثامه فخلها
الشاء ويحل له ان يكون الباء والتعدي ويكون المعنى فانه اخرا حكم عن الطاعة قوله وليس
الغنيق لكثرة السوفى الارتمان بل لان احوال الكتابية في الغالب السوفى الار
قوله ولم يجدوا كاتبا وليس المراد ما من شانه يكتب بل الكاتبا وليس المراد ما من شانه
يكتب بل الكاتبا بالفعل يشتمل انتقاء الصحيح والقلم والدواة وهذا ارجح كون
قوله الى كتابا ممل عدم وجدان الكتابات شرط في الارتمان او يصح مع الكتاب الظاهر
شرط الوجوب او للاختصاص قوله والجمهور على اعتبار القبض فيه حتى يصح الارتمان فلا
يترتب عليهم مجرد الكاتبات بقول والظاهر ان القبض معناه ان وصف الرأى بمقبوضة
على على التماسه ان قبل القبض واشتراه قبضها عند عدم الكاتبات لئتم الوتوق
بعض الدائنين الى تم ان جعل ضمير المخاطبين كناية عن الدائنين فالاولى الدائنين

المدعون قوله وفيه مبالغات اي في الامور ^{المدعون} والذين حيث جعل الله لاجل الدلائل
 ما من ثم ذكر المدعيون باثم الموتى والذين باسم الظالمه سفيد الله عن الله حال ^{الاداء}
 ليللا بعير فائتاهم قديرة من الله الجامع لجميع الصفات ووثيقه يكونه بذكر الله باسم
 بعد الامانة كان فالقمر مع من بنيت وكفر البرية حرمانا عنها قوله هو خطا وان كان
 عام قال الكثر في اسرار الادغام عام قوله والشهادة شهداتهم على انفسهم ^{المدعون} وحمل برود
 الديون والشهادة والاحتياان في الباطن بالخرج قوله اي باثم بريدان تطيقا على عام
 بقوله او قلبه باثم الى انز متبدا وخبره ان قوله وسيا والايام الى القلب لان الكتمان يوفيه
 الا طرانه اشارة الى انز اشر الكتمان يظهر في قلبه كما جاز في الحزانة لاذ اذيت العبد
 القلب في فاسه وملكاه فسر قوله تعالى الله وما في الارض باين بخلق علم ما فيها كان
 مناسبة لبيان قوله الحق قوله المغفرة لربيت المغفرة ليعتد به من اعتبار انفسهم
 ترتبت والاداب على جود المحذور بالبال من غير غم والاولى لربيت ^{المدعون}
 ويوجب ما من فكر الحار بشهادة الظاهر عليهم وكان لهم ان تقولوا ^{المدعون}
 ما ترتب عليه من اللى الى الاعتراف والالزام قوله ومن جزم بغرنا جعلها
 عنه بذا لان لم يقل انما بقدر الجزاء كقدر الخير المتبدا واما ولا يسعد القول
 اذ لا مانع ان يقال ان ما نشي الطعك كسك وجعل البديل مرد وابع بعض ^{المدعون}
 لتردد بين كون المغفرة طاعتا لبعض الحار او فخره والظاهر هو الثاني ويقوم بنا
 بعض لكون انما بلا توقعه وبديل الاشتمال لو كان نزولا ضعيفا كذا قال الحق
 المتصلا في كونه بديل بغير نظر الاله فيطرحى رجل يند فان زيدا بديل الكل اذا
 احوال الملاصق من الدم ليس بديل البعض كان يقال ما في النوك زيد وصغير ما في
 والاندرو القماح المتطلب من جعل الخطب مناجاة تعقيب النار كما ان في ذكر ^{المدعون}
 الخطيب على النار قبل البصير للفتنة والفتنة كثر تباين القيس ويو كناية عن كثرة الضيق

كثره



كثرة الزيادة وانعام الراعي للملائكة من انوار الارواح لا يدغم الا في مثله فلما كانت هذه الرواية
مروية عن ابي عمرو وشاذل ومناجيه لها من يحكي قال للكشاف ونداية عن ابي عمرو وشاذل
لانه على ونداية الى علم الكشافين بالبرية ما يورثه كمال عظيم والسبب في هذه الروايات قليلة
منها الرواية والسبب في قليلة الحديث في المداخلة والى السبب في ان هذا الكلام وادراكه
ما شمل العرف حتى قال الحق في التفتار اني قد عرفت اني ما علم الحياض من اجمال اشارته الى ما
ينبغي على افراد ذلك ليس بتمخيص اشارته لواءه بما ذكره في التباين المتعدد بما ذكره لولته ذكر
الحيرة واخراده قوله والله عنده حسن اللاب اي اللاب الحسن الذي كانه عليه الحسن
كالو التوفيق بزيادة تقرير ان التواب الصدور من مستلزمات جملتين التوفيق
به تقرير ان التواب الصدور من مستلزمات ذلك نيا حيث ذكره بعد الاخبار بان الله
عند حسن ثم شوقه الى بيان غير ما عندهم بقوله نبيكم خير من ذلك ولكن يكونه خيرا كونه حسن
فاب ثم جعل من النعم في خاصية من سم علم في التفرغ الى الله ثم فصله ووصف كماله
بغيره كونه خيرا من النعمان ما فيها والى من يورثه ان ما عند الله يشتمل التواب والفصل
والحسن ان قوله والله عنده حسن اللاب اخباره عليه ما عنده من جزيل ولا جود قوله
اشبهكم امره بان يكونا بغيره بالبرية ولا يبعد ان يكون قوله او يشكم توفيقا بان الحق
مترد في ان يبينهم للملاظفة بغيرهم من اللافتقاع وقوله عندهم كمال بيان ان هذا الخبر
مختص بربهم لويته من غير وساطة احد من شيا وكما ان يكون في التوفيق ونفسها على
انما المختبر للتوفيق في علم الله لا للاقاة للتوفيق وراي الحق انما راي بان ما عند الله
الترتيب ولم يستمع عند الله الحنف ولا يخفى لربهم فذكر من حسن ما يشتهر الجينات التي هي
من جنس السبا ولم يذكر الذي للملح المقصود منهم في الدار الفانية الماعانة وبقا النوع لهم
في الجنة عنهم في الجنة الملائكة الملائكة المستقبول من السبوح والشرى فلما كان
الى الملائكة ونداية علمه عليه وهو من ان من الله ذكره لشارة اي انه امر لا يخط

به انك قلنا من منزه بالخير وفيه بالايحى من التوقيف في رفع الظاهر انه مطلق على متعلق وان
 رجع الحق انما انى في الرفع بل من ويترفع التقدير ويرفع في قوله ويؤيده قوله من منزه بالايحى
 خبر اذ لا موقع لقوله الذي حيث سوى تعلقه بغير تعلق لفظيا او معنويا بان يكون مفعلة لجزء من
 التاميز فقال ولا يجوز ان يعزى تعلق الوصفية لاسلامه لان القاب بعضها من الشبهات يخرج
 حتى جدا وانما قال يؤيد لم يجعل وليلا لان شأنه ان لا يكون له قارة في حيث ثبتت
 وتماثل المتنى او يعزى ولا يبعد ان يدخل العنق في انابة الحسن في وقته بهذه الملائكة على قوله
 وعلى طلبه او انما حيل في ثمرات ما وسطها الحوات من جنات تجري من تحتها الانهار فيخرج
 مطهرة ما يلزم واعلم ان الحوام من الرضوان فان تملت قدوم متاع الدنيا ولم يشرب
 نعمته فكيف يكون في اللذة بينهما على انه من مراتب النعم فقلت الاشارة في قوله الذين انعموا
 لان الاشارة انما هي لوجهه وفي قوله خبر من ذلك فانه مقيد بانه نعمته مفضلة عليهم في قوله
 صفته المتقين والعباد سوى بين الاضمارات مع ان الكشاف جعل الاضمارات بين
 مرجحين اشارة اشارة الى ان مقام المرح والى ترجح المصنف في الرفع لكن عدم علة
 ظاهرة على العدول عن الظاهر وهو الجواز الى الظاهر ولا بأس بتخصيص الاضمارات
 العباد لان ذلك التخصيص لا يتم اخضاعا من ظهور الامر بل مفيد للاستتمام بان
 حكماهم نعم لوجوبه بل ان العباد بل البعض كان احدهم بعد عرشه ثابته التخصيص
 باسما بعضه بين المعروف والصفة كما لا بأس من المرح والمودع في المقطوعة
 هي الصفة في المعنى والاعراض لم يرد في صفة او مبتدأ او به ليلد يخرج في الظاهر عن
 للوصية فالفرق بينه وبين النعت في فتح الفصل وعدمه في الابدال من دليل
 فما قال الحق التفتا وكفى ان الكشاف رجع كونه مدعا على كونه بفتا ليلزم النعت
 للامر من هو التخصيص والفصل المذكورين فليس يتقوى على ان يرد العباد
 وتخصيصه كما لا يخفى بل لا وجه لرجح الاضمار المرح قوله واما قوله وهو الصنف

ومن وجوب الاستغناء عن التناول ليعاير الله وجداء طرلك تميز كونه ملا عن الغير حين تميزه
 وفيه ضعف للفعل بالاجتناب عن سبب ما بين انراو على ان المعدية التي تميزه كونه واجدة
 الصفة انه يلبس باليال فينتهي على هذا الدرس في جعله على محل اسم للارتقاء للالتباس والعمل
 من الوجوه ما يخطو بالمال انه معقول العلم اي الواعية فاما بالاعتقاد وهو مندرج في المشي
 به اذا جعله حقة او مالا عن الغير لا مالا عن فاعل شدة فانه حمله بيان حال شدة كونه
 حتى يتبين تحت الشكاه وكذا اذا جعله مفعولاً بالمدح عن الغير على ما في الكشاف لا
 يتركه الوصف لم يتركه لعل عليه العزيز الحكيم بذاته تقديره ان لا يجعل العزيز الحكيم صفته فاعل
 في فعله ان للوصف بها وهذا العلم مع كونه امواهما في نفسه فانه بقوله هو تقديره
 بالقدرة قيامه بالعدل بحكمة تقديم العزيز على الحكيم فانه ترتيب ما تقر به اذ
 العلم ما كان على القدرة ووجه التقدم ان الاشتغال من الاثار اذ لا الى العلم
 احكام الصنع الى العلم قوله ورضاهما بالعدل من الغير او الصفة فاعل شدة هذا اثبات
 من العدل كما يقال في جاوره دكر ويكر ان يكر عطف على عمود جمل مستأنف لم يرد
 لاستئناف ما هو متعارف على المعاني لانهما عندهم مقابلة المعكدة يعرف من له ادنى
 بسبب بل الجمل التي لا عمل لها من الاور في صحتها بالاشتقاق او لا ليل يتهم ان
 وصفها بالاكيد وصفه بالاكيد النحوي الطالب للاراب فيغوض بانقايه وانه
 ليس بأكيد انقطاع ولا معنوا ولا دليل الاشتغال ان من البشيرة الى علم الاحكام وهو
 ولا اول بيان الكلام لا ان لم يعبد علم الاصول بالعبودية لانها امور بحسب نفس الامر
 لا تقدر على الاعتبار ولقد يتخذ فيها اللادبان الحق كلها وقديكون الذين نالوا
 ان الشرايع دائمة على اعتبار الشرايع ولقد يتغير وتبدل بحسب المصالح في اللادبان
 في تعريف المسند بغير المسند في المسند مع انه لا دين على العلم خفية بيان للكون
 جميع اللادبان فكذلك لا يخلو اسمية الجمل في الكفر به واهم افادة العلم للشيخ

وقوله عند الله جل وعز أنه لا يعلم ما لا يعلم ولا يعلم ما لا يعلم ولا يعلم ما لا يعلم
 هو الكائنات من بين البقاء والحق عند الضرورة والباطل في الدين وتبين حال العلم
 في الحال ولا وجه لتعلق عند الدين إلى أنه لا يمكن في العلم أصله من اللاهوت ولا من غير
 منطوقه في دفع مضائق إلى بيننا في العلم كشيء محرم في قوله وعلم آخرى فإذا أخرى
 قال كسرانه وإذا أخرى محرم علم أصل العلم مفتوح لتسليم العلم من منزلة الراجح وذلك أن
 بتسليم به منزلة علم فتعلم مطلق قبل أن يتحول العلم مفتوح لتسليم الواقع بعد العلم من
 للمفتوح ولا يخفى ما فيه من التكلف ومع ذلك إنما يوثق بمنزلة علم فتعلم مطلق قبل
 أن يتحول العلم يوثق به من التكلف ومع ذلك إنما يوثق به بعد ثبوت ومثله في كلام العرب
 به والعلم عند الله والاعلى جعله أنه بالكسر يتقدم في العلم لا أنه لا به فيكون مقولاً فيقول
 المقدر المصوب على طائفة جعله أن الدين بالفتح مقبول الحكم أي مباح في الحكم بأن الله
 عند الله لا سلباً ثم ونفاه آخرون مطلقاً به تعديل قال قوم أن حق والاولى بالفتح
 وتخصيصه بقوم المسمى كانه نقلاً عن الكتاب مع اللام على التورية لا المقدماء والهم العلم
 أي بعد ما علموا حقيقة الامر وتمكنوا من العلم بها بالليث والجمع الظاهرة اولى يكون إشارة إلى
 احتمال ارادة العلم ولزادة يمكنه والحل على التمكن أن الاختلاف لا يجمع العلم إلا أن
 يرد مجرد الاختلاف في القول وان توافقته ظهورهم ولا بد من كسبه بعد اختيار علمهم على
 ما هم يعلم مع أن الشايع في أسناد الحديث إلى الفاعل هو الاول وعلى التفسير على ذلك
 العلم على محكي الكتاب من عند أنفسهم قوله وطلباً للرياسة لا للشبهة لا يساعدهم
 للباغت فكانه ما خرد من المقام وبما يقال هذا مبني على جواز استنباط اثنين من متعدي
 بأداة واحدة نحو ما ضرب الأندلسي ما ضرب أحد الأندلسي عمرو الفتح النظم اختلفت
 الدين في الكتاب في وقت تعرض اللام من بعد ما جاء العلم بعنايتهم قوله فان العلم
 الحساب سرقة الحساب كناية عن كمال اعطاه بالحسب قدرته على اثباته على من كاسبه

فلا ينبغي كمال الوعده اذ علمت نفسي وحملت قال الحق تعالى اني بين ان الوجود مجاز من نفسي
وذا من كافي وبني رجب ارجو من جعله الشيء مقبلا من الكل بان شرف الوجود هذا ولا ينبغي ان
كان القصد الى توحيد المراتب بين المتعدين فقال ان علمت نفسي او حملت في الوجود ان قوله في نفسي
الى المراتب وقوله حملت اشار الى وجه التعبير عن الكل بخبر من كل واحد وكل وقد ايقن ان
هذا الحمل لغير الوجود من النفس الخ ذلك ان ترديد الوجود حقيقة واخلاضه لمكانه
عن عدم الاقبال لا الدير وان ترديد الاسلام حقيقة ويكوي حجب الوجود مستانفذة
للاسلام قوله وهو الدين القويم الذي اختلف نسخ الكتاب في بعضها القوم وفي بعضها
القديم اشارة الى انه ملازم لبراهيم عليه السلام وفي النظم اشارة الى انه الذين القدم حيث
الى نذكر اسلمت للاشارة الى قول لبراهيم عليه السلام اسلمت لرب العالمين وقوله وحى
اشارة الى قوله وحيت يحيى الذي فطر السموات والارض قوله عطف على فقد التاكيد
لوجود الفصل بالنايب شاه وفي قوله او فقول مع موافقا لا في الكتاب مخالفة ما في كتب القوم
ان عمروا في مرتبة زيد وعمروا ليس مقولا مع باجماع النجاة لان الاصل في الواو العطف
الى خيرة تضيقا على كونه يجمع مع مخالفة اعرابه لا اتصال به وفي هذه الصورة ليس مخالفة
انما هي في اقلها كان للمصاحب مرفوعا نحو مرتبة زيد او وجود اخر جنك وزداد
المفعول مع مورا بالاعراب اللغوية ولك ان تجعله معطوفا على الوجود قوله وقوله
اولو الكتاب والاميين وفي بعض نسخ الكتاب هذا عطف على الشرطية وهو
ما حكى اهل الكتاب في الذين بان هذا دين لبراهيم ولم يات به احد فقل يحيى
ولا يكون مضطربا ان تذكر انه الذي الذي به الرسل واذا انجست اهل الكتاب فقل لهم
يم وعلم الانعام ولا يخفى ان هذا المقرر يستدعي فعل للذين اذ قالوا الكتاب الكون الا انه
على ما تقر به في كلام الكتاب والكتاب في قوله تعالى اعلم المتعاني ما
اهل الكتاب يحرم بالغير لا في الدعوة لبعضهم وبما في قوله للذين اولى الكتاب

سيند انه المراد فعله لنفسك ليست وحيي ليدفن من اجل الكتاب ولاميين ايمهم
 هذا فليعلم انفسكم عدد ارض عليهم الله سبحانه وتعالى في سعة النعم فان اسلموا الى
 فان اسلموا فقرا اسندوا فقرا لنفسهم قال الحق تعالى اني ابعث في كل قبيلة نبيا
 كتابه يحوي هذا الحق والافلاخ فائدة في الشريعة وكذا الكلام فائدة جلية ويروى ان
 مرتب على الاصلاح النفسي للبدن لا يخلص لنفسه بل يهدي سبيل النجاة والاولى
 المراد ان لك احدى الحسينين لا محالة لانهم ان اسلموا فقرا ففهم بالاسناد وان قولوا فقرا
 ما كان عليك الدارين النفع والضرر لا اذنت قوله بعد وعيد تشكيل مظهره في الآخرة
 الساقية بانهم الحكم البصير بالعباد فلا يفرق بين ظنة خطا في بعد من سببوه او قال القائل
 ان كليت اصل الثمار بالتمثيل الى انه من حيثها ما كانت تعمل في الثمار وتكون
 الى ضعف الثمار من مع الثمار في تلك قبل الخبز والكتب للذين ولا يفرق بين
 فاقم رجل صالح يعني ما بين المتبادر والجزء من الثمار بالثواب والاولى للذين ففهم
 المسبب مقام والتقدير لم يردب العلم ففهم ان العلم من حيث هو لا من حيث
 ان وضع الاشارة على افادة ثبوت شئ بشئ وهو ما يقتضيه الجمل الى الاشارة وقوله
 نفى التاخير لا يحتمل نفى التاخير لرفع الغمضات بحتم نفى التاخير في حفظ العمل من الخط
 قوله لم تر الى الذين عدوا الى التزليم بمنزلة النظر وهو تزيير نفى التاخير لهم حيث
 اليهود ومولوا في حكمهم هم فيما بينهم وبين خصمهم قوله اي التزوير اشارة الى حمل اللام
 في الكتاب العدد وتحويل الكتاب بمفاه العلم كما ان قوله احيى الكتاب اشارة
 الى حمل اللام حيث وتشكيرا لفضائل العلم والحقيل للكثير من الخلق حيث قال
 هو المناسب لل مقام اذ لا يقصد الى تغير اليهود حيث جاء ما نال من العلم
 مع وفور علمهم وبما يروى ان العلم لا ينفى العقول المقصود بغيره اشارة الى ان
 نفى المقصود بغيره علم المراد من الانسحاب بالانفصال عن العلم فكما ان العلم

العلامة التقنار في التعليم على التكملة ولا يخفى انه لا وجه لترجيح التكملة على التعليم او استكمالها
 بالنفس الحقيق من متابع من لم يمتنع علم للحوار علوم المرسلين كلهم وكون المراد للحوار
 مستغن عن البيان وكون التورية محتاج الى البيان فلذا بينه بقوله لما يصحح
 وقوله فيكون الاختلاف فابنهم يدعى الكشاف حيث لم يرش بان يكون الدعوة نحو ابيهم
 على الله عليه وسلم وبنهم يورثهم سماعه ببنهم اياه جعل الوجه ان يكون اشارة الى قصته
 او البرحم لان الاختلاف فيها كما في بنهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنهم و
 العرفان نحو انهم بنهم وبين رسول الله عليه وسلم اذا كانت حكم فيها التورية يكون
 لان اصل الحق منهم على ما فيها التورية فلا يمكن ان يورث عليه بانه يمكن ضمير بنهم الى الراجح والهم
 لا الى مجرد قولهم وفيه دليل على ان الادلة السمعية حجة في الاصول لانهم لما طعنوا في رتبة
 ما بنها مدعى موافقة ابراهيم فلا يكون مع مخالفة لدين موسى حتى لان ابراهيم كان
 يهوديا او اشبايت حقيقة وبنه في التورية وهذا دليل سمعي وفيه بحث للاصول
 دليل في طلب توريدها وادام المعنى لى باطلا علم على مواقع شهادة تورية بنهم
 مع كونه امتا قوله والمجمل مال من فريق روى الكشاف حيث جعلها جملة مقترنة
 ضرورة الى ذلك مع ضلالية كونه جملة حالية ولقال مواضيتا للعلم وفيه حجة
 المعنى لنفس الكواشف انها صفة لفريق ورده العلامة التقنار في لفظة الواو في الصفة
 وقلت فائدة وصف الفريق بالاعراض بعد كسنا والاعراض اليهم ولكن لم يكن
 مشى على كان علوهم بالاعراض على ان الفريق بين الحال والصفة في قوله الفائدة
 بعد كسنا والتوحي شكل وكل منهما يكون موكلة وليس لك ان تجعله حالاً من المحذور
 فيكون وصفا بالاعراض للمع لان جميع من ادعى نصيبا من العلم لا يعرفون ولذا
 يتوحي فريق منهم قوله مستنبس سليل امر العقاب فيه رجع عن كمال الوفاء وطلب
 الى توفيق فيما بين الخوف والرجاء فيقول عروهم ما كانوا يفترون عروهم نحوفا

لم يكن من محذور وهدان المؤمنين اللك بل في نزع اللك من الغياخرة والاكاسرة و^{استقام}
 مع بعد يم من البشر كغير المؤمنين عن الايمان للدم لان يقال هذا فليعلم للنبي صلى الله عليه وسلم اورد
 طلب الخرافة الذي لا يقتصر على ذكره والخبرة كغيرها من توريث الكوفة وشيعة العقبين^{باسباب}
 الكلاب في بيانها ومفردا والقيام بعضها الى بعض وصفا كجرا فضيحة المسلمين في^{الزوال}
 في مضيق غير من اعداء التمار مع امتلاء العالم بالليل بالابلاخ الذي هو احوال
 التي في مضيق وجعل الابلاخ بمن الزيادة والنقصان لا تشمل الليل والنهار في^{خط}
 الاستواء فانها مساويان فيه ابد وجعل اخراج الميت من الحي امانته الحيوان كمن
 ان يجعل اخراج الحي من الميت بمن احياء الجسيم الذي لا جوة فيه لا بمن انشاء الحيوان من
 مولود معا فاعلم ولو اريد من الحي المؤمن من الميت الكافر يصح ان يقسم الاخراج على
 الكافر مؤمنا وبالعكس قوله لا تتخذ المؤمنون الكافرين اولياء و جعل صاحب المشي^{المجد}
 فتعدى الى مفعولين بمن خبرنا المعنى لا يفر المؤمنون الكافرين اولياء و اي لا يفر^{عقبتهم}
 معاملة الاولياء و ايا المحبة لقراءة او صداقة قديم فاربا عن الاختيار فحفظه ساء^{خط}
 عن درجة الاعتبار قوله كشارة الى انهم الحقيقي بالموالاته وان في موالاتهم مذمة
 اي ينزع عن موالات الكفرة يعني ليس النبي مقيدا بكونه من موالاتهم دون المؤمنين
 حتما يكون المضموم جواز الاتحاد اوليا ومع دلالة المؤمنين بل اشارة الى ان الحق
 بالموالات وهم المؤمنون ولا يخفى ان مقتضى هذا السكت ان يقال مع هو وظهر^{من}
 لان يقال من دون المؤمنين فالوجه ان يقال ان اشارة الى ان ولايتهم^{خط}
 ولايتهم المؤمنين وفي ولايتهم فهم اختيار ولايتهم وقبح الخوان عن ولايتهم المؤمنين
 ومن اضل فذلك فليس من الذي شئ اشارة الى ان ولايتهم كما يجمع ولايتهم
 لا يجمع ولايتهم السالكين اخروجه من المؤمنين ولم يجعل من دون الله والمؤمنين
 لذكره بعبارة تعينه كمال البلاء في البعد عن ولايتهم يقال من دوني ثم راد على

على ذلك بان الميزة لا تقتصر على انتفاء ولايته تعالى بل تجاوزه الى مواضعه ومعاونه تعالى
تعالى ويذكركم انفسه في هذه بالجملة الحالية المفيدة انه لا مهابت عنه حيث قال والى الله
انتم انا الحق والحق لله تعالى بمجملتين وهم مدرجتين البعيد وقوله الا ان تقول ما يحتاج اليه كل
الجملة السابقتين فهو متعلق بما بعدهما معطوف للاخر كما هو ذاب الشارح وانشاء لقوله من جزم
لم يتعلق بقوله انه يتقدم بنفسه بل لا يتقدم الغاية ويقول ما يجب القاطع ان القارر مصدر
بمعنى المفعول اي متى ما يجب ان يتقدم من قولته والنتيجة ان مصدره ليس هو المفعول
مطلق والمفعول لا يجوز من ميل الى جانب الحق لسم وادخا فخر من قولته وادخا
الحق القصار اني لم تجد المذنب في كتب اللغة الا متعبا بنفسه كماله انما في القاموس لا يورث
لا يبالى به قل ان يحجزوا في صدوركم او تبذروه يعلم العرفان قلت موزنة الحق لتبذروا موزنة
بطلان الاول في غاية ذكر او تبذره قلت ليس المراد تعظيم المعرفة بل التوبة نسبة الحق الى
العلم فاحفظ فانه دقيق بديها لك فطنته ببقية قوله يعلم ما في السموات وما في الارض فاعلم
شركم عليكم فيه استشارة الى ان قوله يعلم ما في السموات وما في الارض بمنزلة الدليل على معرفته
والعطف والاختصاص لا ينافي اصله فيقول يريد ان يعلم ما في السموات وما في الارض فاعلم
شيء يكون تعظيمكم به ويؤمل على كل شيء فذم في تعظيمكم ما في شيء يريد ما في السموات والارض فاحفظ
ما يلحق اليك من معاون الجود والفيض قوله والا لبيان لقوله ويذكركم الله نفسه اي بيان
يعرفه ذلك من قوله كانه قال الى قوله اي يتمنى كل نفس ان لا يريد ذلك بعد تبر المفعول الثاني في
وما علمت من هو بل حصل المفعول الثاني بالعطف على المفعول الاول فتوكلت عند ذلك
وعز بالعطف عزوا على ثباته فاضلوا وانا اقول بل كذبوا الاصابه فلا يطلب المفعول واحد او محمدا
عالم والمعنى انفس ما علمت من خير محض امين يريد على رؤس الخلق سر الم اعلمنا الله
تقديرا ما علمت من سوء بسببه ومن الله حفظا من الاضيقا والاعذار والعبادة والحمد
كل نفس كل نفس على خير وعمل شر وعمل من ليس له الا على خير ومن ليس له الا على شر من معصيات

[illegible]

الكفر في كل ما يراه كما لا ينفسه غيره فهو من القديس صا ورسمه وهو مرتبة المصنفات التي هي
بالقديس قائم به والقيام بغيره يوم والى القديس راجع اليه ان يبعث الغير والكهان باق كماله فاشارة الى
القديس يوم يصعد بالمرجع اليه بهذا اشارة الى مرتبة التوحيد العرفي لا يحفل المصنفات
بغيره فلو انما يبعث الخاطب الكائنات ان يبعث ان يكون داخل تحت القول لا يبعث
عنهم ولا يبعث عليهم لانهم لانهم لا يبعثون فيكونوا بالبعث فيكونوا بالبعث فيكونوا بالبعث فيكونوا بالبعث
من جانب غيره وهذا قد سمعنا لاننا لم نقل ولا يحكم بقصد العموم فيلزم لنا ان يحل ان
الذي لا يحب الخافين خيرا فلا يصح قصد العموم لان قول طاليفه فاصلة لا يطير سببا لعدم
جميع الكافرين بل بسبب عدم محبة كل احد تولية واما يجعل ذلك على الجواز سببا لم يبق مقامه
بتقدير الكلام فان تولوا فان الله لا يحكم لانه لا يحب الكافرين فليس من الكافرين موضع الصيغة
يتجلى الى تحية العبد في موسى مقتضى الظاهر لا اوجب طاعة المرسل او قول لما امر به من طاعة
بما امر به من طاعة وسلم والطاعة تجعل متابعين سببا لمحبة الله اياهم وعدم طاعة سببا لعدم
عظيم وسبب لمحبة الله اياهم كذلك بتقريب ما هو عادة الله من اصطفا النبي عليه على محبة الله
وقد سمعنا انهم اعدا من نورا لولا الممتدين عن متابعين في الله عليهم وسلم فذكر اصطفا
اكرم على العالم لا على احد فانه يحبه على جميع الملائكة وجعلهم سائرين على جدين له وجعل الشيطان
لعنة لمرده فاصطفا لفرخ على العالم مع نهاية كثرته فاحكم بالظوفان وحفظ نورا لوتيا
واصطفا للبر اسم على العالم مع ان العالم لا يراى كثرته فيجعل دينهم شيئا ليعا وقلل على الفهم
واصطفا موسى وهرق على العالم فجعل السجدة مع كثرته مغلوبين بها وفرعون مع عظمتهم
عليه جنود مغلوبا وبهمك وانما احض بالذكر اياهم ونورا واللائين ولم يذكر ابراهيم و
ابراهيم لم يعلب بالكلية على العالم وهذا الكلام ببيان ان نبينا بتعليمه ليس بالمراد
فلا اصطفا بالنبوة حتى يخفى لوجه التخصيص وهذا هو صنف الكثرة الذي هو فيهم
الملائكة وقيل لبعضها من بعض في الدين في يكون تعبير الذرية اي اصطفا فيهم
مؤمنون وعلى التوجيه السابق اشارة الى ان ليس الى عمران فادبا عن الله ابراهيم

